الأمم المتحدة

CEDAW/C/CHN/Q/6/Add.1

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
8 June 2006
Arabic
Original: Chinese/English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الفريق العامل لما قبل الدورة السادسة والثلاثين
٧-٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦

الردود على قائمة المسائل والأسئلة للنظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس للصين*

* صدرت هذه الوثيقة دون تنقيح رسمي.

210706 180706 06-37975 (A)

[الأصل: بالصينية]

ردود على قائمة المسائل والأسئلة للنظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس للصين وإضافتيه ١ و ٢

ردود جمهورية الصين الشعبية على قائمة الأسئلة المقدمة من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالتقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس للصين

أيار/مايو ٢٠٠٦

ملاحظات

هذه الوثيقة تشمل إجابات جمهورية الصين الشعبية عن قائمة الأسئلة الموجهة من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وهي تتضمن ثلاثة أجزاء: الجزء الأول ويحتوي على إجابات حكومة الصين المركزية؛ والجزء الثاني ويحتوي على إجابات حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة؛ والجزء الثالث ويتضمن إجابات حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة.

الجزء الأول
الدستور والتشريع ووضع الاتفاقية

١ - **يبين التقرير (في الصفحة ٨) أنه ليس هناك تعريف للتمييز في قوانين الصين (الجزء الثاني، مناقشة المادة ١). فما هو تأثير عدم وجود هذا التعريف على امتثال الصين لالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية؟**

إن عدم وجود تعريف محدد لمفهوم ''التمييز'' في قوانين الصين لا يؤثر بأي حال على امتثال الصين القانوني والعملي لالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية. فدستور الصين والقوانين واللوائح المختلفة، التي تكفل حقوق المرأة ومصالحها وتعزز تنميتها، مثل قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن حماية حقوق المرأة ومصالحها، وقانون العمل لجمهورية الصين الشعبية، وقانون الزواج لجمهورية الصين الشعبية، وقانون التعليم وقانون النقابات لجمهورية الصين الشعبية، تكفل جميعها تمتع المرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستها على قدم المساواة مع الرجل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمواطنة وأي مجالات أخرى، كما أنها تحظر التمييز على أساس الجنس. وبوجه خاص تنص المادة ٢ من

تعديل قانون عام ١٩٩٢ بشأن حماية حقوق المرأة ومصالحها، الذي أصدره مؤتمر الشعب الوطني في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، على أن ''تطبيق المساواة بين الرجل والمرأة هو سياسة أساسية للدولة. فعلى الدولة أن تعتمد التدابير اللازمة لكي تحسِّن تدريجيا القواعد واللوائح التي تضمن حقوق المرأة وتقضي على جميع أشكال التمييز ضدها. وعلى الدولة أن تحمي الحقوق والمصالح الخاصة التي تتمتع بها المرأة قانونا، وأن تحظر التمييز ضد المرأة وسوء معاملتها واضطهادها''. وهذا الاشتراطات تدخل دونما لبس سياسة الدولة الأساسية للمساواة بين الرجل والمرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في نص قانون الصين.

٢ - أوصت اللجنة، في ملاحظاتها الختامية السابقة، بأن تعزز الصين بنية جهازها الوطني وسلطته وموارده (A/54/38, Part 1، الفقرة ٢٨٢). يرجى تقديم معلومات عن التدابير التي اتخذت استجابة لتلك التوصية.

تتمثل الخطوات الرئيسية التي اتخذتها حكومة الصين في هذا الصدد فيما يلي:

(أ) التحسين المستمر للبنية التنظيمية للجان العاملة المعنية بالنساء والأطفال

الوحدات الأعضاء في اللجنة العاملة الوطنية المعنية بالأطفال والنساء تحت إشراف مجلس الدولة، وآلية دولة الصين لتحسين وضع المرأة، تزداد عددا بصفة مستمرة. فقد زادت العضوية في هذه اللجنة من ١٩ وحدة وقت إنشائها في عام ١٩٩٠ إلى ٣٣ وحدة اليوم، وهي تضم وزارة من حكومة الشعب المركزية؛ و ٢٧ وزارة ووكالة حكومية، وخمس منظمات غير حكومية. ويرأس الدورة الحالية للجنة السيدة وويي، نائبة رئيس مجلس الدولة. وهناك قيادي برتبة وزير من كل وحدة عضو يعمل كممثل لها في اللجنة، مع وجود رئيس مكتب أو إدارة من تلك الوحدة للاضطلاع بشؤون العمل اليومية. وقد جرى إنشاء لجان العمل المعنية بالأطفال والنساء بواسطة الحكومات المحلية على مستوى المقاطعات وما فوقه في شتى أنحاء البلد، وتواصل عضويتها التوسع للاستجابة لمتطلبات عملها، مع إجراء تحسينات في هياكلها التنظيمية.

(ب) الدعم المستمر لموارد وإمكانات المكتب من أجل اللجان العاملة المعنية بالنساء والأطفال

زاد عدد العاملين في اللجنة العاملة الوطنية المعنية بالأطفال والنساء من ثلاثة أفراد وقت إنشائها إلى ١٥ فردا حاليا. ومنذ عام ٢٠٠٥ أخذ عدد العاملين في اللجان المعنية بالأطفال والنساء على المستوى الأقاليمي والمحلي يزداد بشكل عام؛ والنفقات التشغيلية لهذه الأجهزة، على جميع مستوياتها، تدرج في الميزانيات الحكومية السنوية، بينما شهدت النفقات

المخصصة للرصد والتقييم والأنشطة المتخصصة الأخرى زيادات ضخمة. وتقوم مكاتب اللجان العاملة على جميع المستويات بدعم القدرات المهنية لموظفيها ورفع مستوى أدائهم من خلال البرامج التدريبية بمختلف أنواعها. ففي عام ٢٠٠٤ بدأت اللجنة الوطنية المعنية بالأطفال والنساء برنامجا لخمس سنوات للتدريب التناوبي لموظفي المكاتب لأكثر من ٢ ٣٠٠ لجنة عاملة على المستوين الإقليمي والمحلي. وتم حتى الآن تدريب أكثر من ١ ٧٠٠ موظف في ١٤ دورة. وتقوم اللجان العاملة والمكاتب المحلية أيضا بتنظيم برامج تدريبية لرفع مستوى موظفيها.

(ج) تحسين الوضع القانوني للجان العاملة وتوسيع سلطتها بمنحها سلطات قانونية

المادة ٦ من الأحكام العامة لقانون حماية حقوق ومصالح النساء، حسبما عدلت ووافق عليها المؤتمر الشعبي الوطني في آب/أغسطس ٢٠٠٥، وكذلك تفسير قانون حماية حقوق ومصالح النساء، اللذين قامت بجمعهما اللجنة الدائمة للمجلس الشعبي الوطني، ينصان كلاهما بوضوح على أنه في تطبيق القانون تكون اللجان العاملة ''مسؤولة عن تنظيم الوكالات الحكومية المعنية وتنسيقها وقيادتها والإشراف عليها، كي تضطلع هذه الوكالات بصورة مرضية بمهام حماية حقوق ومصالح النساء''، وتوفر الوثيقتان كلتاهما أساسا قانونيا لمنح اللجان العاملة سلطة قانونية أكبر.

٣ - يرجى تقديم لمحة عامة عن مضمون، وعدد، الشكاوي التي تنظرها المحاكم المختلفة فيما يتعلق بانتهاكات لحقوق المرأة منذ النظر في التقرير السابق، بما في ذلك الحالات التي أشير فيها إلى الاتفاقية

الشكاوي التي تنظرها المحاكم المختلفة فيما يتعلق بانتهاك لحقوق المرأة تندرج عامة في فئتين:

(أ) الشكاوى الجنائية

تنطوي القضايا في هذه الفئة، في أغلب الأحيان، على جرائم انتهاك لحقوق المواطنين الشخصية وتعدٍ على حقوق ملكيتهم أو الإخلال بنظام الإدارة الاجتماعية، بما في ذلك الاغتصاب القسري، والإكراه على المشاركة في أعمال غير لائقة، وإذلال النساء، وكذلك تنظيم الدعارة أو إكراه النساء، أو إغوائهن أو جلبهن، للدعارة، أو إيواء البغايا. وينبغي أن يلاحظ أنه بينما لا يكون الضحايا في هذه المجالات من النساء فقط فإن الأرقام التالية تخص فقط الجرائم المتعلقة بالإناث. فمنذ عام ٢٠٠٠، بلغ مجموع القضايا الجنائية الكبرى بشأن انتهاك حقوق، ومصالح، النساء التي فصلت فيها المحاكم الصينية ٩٩٣ ١٠٢ قضية. ومن

هذه القضايا تتعلق نسبة ٦٣,١ في المائة بحالات اغتصاب قسري؛ ونسبة ٣,٤ في المائة بحالات إشراك قسري في أعمال غير محتشمة وإذلال للنساء؛ ونسبة ٥,٣ في المائة بحالات اتجار بالنساء والأطفال؛ ونسبة ٠,١ في المائة بحالات الاتجار بالنساء والأطفال؛ ونسبة ١ في المائة بحالات إساءة الاستغلال؛ ونسبة ٠,٧ في المائة بحالات تخلٍ عن أطفال؛ ونسبة ١٧,٩ في المائة بحالات تنظيم للدعارة، وإكراه وإغواء وجلب نساء للدعارة أو إيواء للبغايا، وكذلك استغلال بغايا دون السن؛ ونسبة ٢,٨ في المائة بحالات صنع مواد فاضحة أو نشرها أو توزيعها، وتنظيم توزيع مواد سمعية بصرية فاضحة؛ ونسبة ٥,٧ في المائة بأنواع أخرى من القضايا.

(ب) القضايا المدنية

غالبا ما تكون القضايا الداخلة في هذه الفئة منطوية على نزاعات بشأن الزواج والأسرة والميراث والتبني والدعم الأبوي. وتشير الإحصاءات إلى أنه منذ عام ٢٠٠٣ تم الفصل في المحاكم الصينية في ٧٤٠ ٥٥٨ ٣ قضية مدنية تتعلق بحماية الحقوق والمصالح القانونية للمرأة؛ وكانت نسبة ٨٤ في المائة من هذه القضايا نزاعات بشأن الطلاق؛ ونسبة ٢,٧ في المائة نزاعات بشأن إعالة الأطفال أو الزوجات؛ ونسبة ٢,١ في المائة نزاعات بشأن نفقة الأطفال؛ ونسبة ٠,٥ في المائة نزاعات بشأن مدفوعات النفقة؛ ونسبة ٣,٢ في المائة نزاعات بشأن الدعم من الآباء؛ ونسبة ١,٧ في المائة نزاعات بشأن ملكية الأسرة في الزواج؛ ونسبة ١,٥ في المائة نزاعات بشأن الميراث؛ ونسبة ٤,٣ في المائة نزاعات بشأن جوانب أخرى من الزواج والأسرة. (ملاحظة: في القانون الصيني،تعني ''إعالة الزوج'' الإعالة والمساعدة للزوجة أو الزوج؛ وتشير إعالة الأطفال إلى الإعالة في التعليم وفي الحياة اليومية التي يوفرها الآباء للأطفال القصّر؛ ويقصد بالإعالة الأبوية الدعم المقدم من الأبناء الراشدين إلى آبائهم الذين يحتاجون إلى رعايتهم).

وبالنظر إلى أن المضمون والمبادئ الرئيسية للقوانين واللوائح الصينية، مثل الدستور والقانون الجنائي والمبادئ العامة للقانون المدني وقانون الزواج وقانون حماية حقوق ومصالح النساء، تتوافق مع تلك الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن الحكم في القضايا سالفة الذكر يعكس متطلبات الاتفاقية، كما يلي:

'١' في معالجة الانتهاكات الجنائية لحقوق النساء، تؤكد أجهزة الأمن العام الصينية ووكلاء النيابة والمحاكم الشعبية الحماية الكاملة لحقوق النساء ومصالحهن القانونية. فعلى سبيل المثال، عندما يستعرض وكيل النيابة قضية فإنه يدرس بعناية آراء المرأة المتضررة وممثلها الذي تعينه. ولا تعقد محاكم الشعب جلسات مفتوحة في قضايا

تمس خصوصية المرأة المتضررة. وللمرأة المتضررة الحق في أن تشارك في أنشطة المحاكمة في القضايا التي تمس خصوصيتها ولها الحق في رفع دعوى مدنية إضافية وأن تحتفظ بالتمثيل القانوني في مثل هذه القضية. وإذا لم تقبل المرأة المتضررة حكم محكمة أول درجة، فإن لها الحق في أن تقدم استئنافا إلى نيابة الشعب في غضون خمسة أيام من تسلم الحكم الكتابي. وعندما يحكم على المتهم بناء على إدانته، تحدِّد محاكم الشعب العقوبة الملائمة للجريمة على أساس إمعان النظر في العوامل ذات الصلة، مثل طبيعة وظروف جرم المتهم، وكذلك على أساس استعداد المتهم للاعتراف بالجرم. وتأخذ المحاكم في الحسبان أن الطرف المتضرر، باعتباره امرأة، عضو من فئة خاصة من الناس ذات قدرة ضعيفة نسبيا على الدفاع عن نفسها، وتنظر أيضا في مجموعة من عوامل أخرى مثل مدى الأذى الذي يعانيه الطرف المتضرر، والآثار المعيَّنة للجريمة وما إلى ذلك. وبوسع المحاكم أيضا أن تلزم المجرم بالتعويض، وفقا للقانون، عن أي خسارة مالية تحدَّد في سياق دعوى مدنية إضافية ترفعها المرأة المتضررة.

'٢' في القضايا المدنية المتعلقة بانتهاك لحقوق المرأة، يجري الالتزام بمبادئ المساواة بين الرجل والمرأة ومبادئ حماية الحقوق والمصالح المشروعة للنساء والأطفال، وفقا لأحكام القانون الصيني. فالحقوق في التقاضي متساوية في عملية التقاضي؛ وفي الحكم الموضوعي، تراعى ظروف المرأة التي تربي طفلا مراعاة تامة. كما تراعى عوامل مثل قدرة المرأة على العمل، وقدرات كسب العيش والحالة البدنية بشكل منصف ومعقول مع التأكيد على المصالحة والتسوية.

'٣' طبقا لأحكام القانون الأساسي لجمهورية الصين الشعبية تتولى محاكم الشعب مسؤولية تثقيف المواطنين لكي يكونوا على وعي واحترام للدستور والقانون؛ ومن ثم فإنها تعنى، لدى الفصل في القضايا المدنية والجنائية المتعلقة بحماية حقوق النساء، بشرح القانون مستخدمة القضايا المعروضة، وتعزز نشر المعلومات والثقافة بشأن النظام القانوني، وبذلك تعلِّم محاكم الشعب الجماهير أن تكون مدركة للحاجة إلى حماية حقوق النساء طبقا للقانون؛ كما أنها تثقف النساء لزيادة إدراكهن للحاجة إلى حماية حقوقهن ومصالحهن المشروعة؛ ولتشجيعهن على الاستناد إلى القانون لمكافحة الأعمال التي تنتهك حقوقهن الشخصية.

٤ - يشير التقرير إلى برنامج السنوات الخمس وبرنامج السنوات العشر، وكذلك إلى نتيجة تقييم منتصف المدة وتقييم آخر المدة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس لتنمية المرأة

الصينية (انظر الجزء الثاني، مناقشة المادة ٣). يرجى وصف العملية المستخدمة لإصدار هذين البرنامجين ولإجراء التقييمات وبيان الوزارات والمستويات الحكومية المعنية.

(أ) الترويج لبرنامجي تنمية المرأة الصينية

'١' وضع خطط الترويج

يعد ترويج البرنامجين محور تركيز أساسي للجان العاملة المعنية بالنساء والأطفال، التي تطالب بصياغة خطط ترويج سنوية وبتوضيح أهدافها الرئيسية. وتقوم اللجان بنشر الخطة من خلال ممارسة القيادة السياسية وعقد اجتماعات من مختلف الأنواع. وتدخل اللجان العاملة على جميع المستويات أهداف البرنامج وتبعاته لوحداتها وأقسامها، ويعد كل منها خطة أعمال الترويج الخاصة به.

'٢' تجميع المواد الترويجية

قام مكتب اللجنة العاملة الوطنية المعنية بالأطفال والنساء بتجميع مواد أدلة للدراسة، وكتيبات ترويجية لبرنامجي النهوض بالمرأة الصينية، وأنشأ سلسلة من المواد الترويجية يسيرة الفهم في مجموعة من الأشكال المختلفة. وفي عام ٢٠٠٥ قام المكتب بتجميع مواد ورقة بيضاء بعنوان ''المساواة بين الجنسين وكفالة تطور المرأة في الصين''، إلى جانب ''دليل للعمل القيادي لتنفيذ برامج كفالة تطور النساء والأطفال على المستوى القطري''، ودورية بعنوان ''نشرة مكافحة الاتجار''، و ''المختار من أخبار مكافحة الاتجار'' وهو نشرة أسبوعية الكترونية باللغتين الصينية والانكليزية، وكذلك ''المفهوم العلمي للتنمية وسياسة الدولة الأساسية للمساواة''، ومواد ترويجية أخرى تم تجميعها بالتعاون مع اللجنة العاملة لإقليم جيانغسو.

'٣' توسيع نطاق الدعاية

١ - وبدأ نشر عمود شهري عنوانه ''نافذة على البرنامجين'' في أربع صحف رئيسية (''بيتلز ديلي''، و''إيكونوميك ديلي''، و''تشاينا ديلي''، و''تشاينا وومن'') وكذلك في النسخة الانكليزية لمجلة ''وومن أوف تشاينا''.

٢ - وقد أنشأ مكتب لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة رسالة إخبارية للبرنامجين ''تو بروغرامز نيوزليتر'' في عام ١٩٩٦ بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وما فتئت الرسالة تنشر بشكل متواصل حتى الآن. ومنذ عام ٢٠٠٥ زادت الأعداد التي تُنشر سنويا من ستة أعداد إلى إثني عشر عددا. وتنشر الدورية ٥٠٠ مقال و ٨٠ رسما توضيحيا تقريبا في السنة.

٣ - وقد أنشأت اللجان العاملة من كل المستويات نشراتها الخاصة؛ ونشرت لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة في عام ٢٠٠٥ وحده ٣٢ عددا.

٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أنشأ كل من لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة والمركز الإعلامي المعني بأطفال الصين موقعا الكترونيا عاما (www.nwccw.gov.cn و www.cinfo.org.cn على الترتيب). وقد استقبل الموقعان ما يزيد عن ٥,٣ مليون زيارة في عام ٢٠٠٥.

(ب) تقييم برنامجي النهوض بالمرأة الصينية

'١' تقييم برنامج النهوض بالمرأة الصينية في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠

أنشأت لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة فريقا قياديا للرصد والتقييم على مستوى الدولة يتشكل من فريق للرصد الإحصائي وفريق لخبراء التقييم. ويتولى فريق الرصد الإحصائي رصد الإحصاءات المتعلقة بإنجاز أهداف البرنامج ومؤشراته على أساس سنوي. وفي عام ٢٠٠٠، أجرى فريق خبراء التقييم تقييما للبرنامج حتى نهاية المدة وجمَّع تقريرا تقييميا. وقد شاركت جميع المنظمات الأعضاء وغيرها من الوحدات المعنية في عملية التقييم على مستوى الدولة، وفي الوقت نفسه خضعت المنظمات التي تعمل على مستوى الأقاليم والمقاطعات وعلى المستوى القطري لعمليات تفتيش من قبل فريق الإشراف على مستوى الدولة بناء على تقييماتها الذاتية. وقد استخدمت نتائج هذا التقييم البرنامجي أساسا لتصميم برنامج الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠.

'٢' تقييم برنامج النهوض بالمرأة الصينية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

في عام ٢٠٠١، أنشأت لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة فريقا قياديا للرصد والتقييم يتشكل من فريق للرصد الإحصائي وفريق لخبراء التقييم، ودعت إلى عقد جلسة عمل بشأن الرصد والتقييم. ومنذ عام ٢٠٠٢، وضع الفريقان معا نظاما لمؤشرات رصد البرنامج والمبادئ التوجيهية لتقييمه. وبالنظر إلى أن عام ٢٠٠٦ هو عام تقييم البرنامج لمنتصف المدة فقد تم وضع خطط لتقييم تنفيذ أهداف البرنامج وآلياته، وكذلك لتحديد مدى مواكبة النهوض بالمرأة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على صعيد الدولة والصعيد المحلي وتنسيقه معها. ولتحقيق هذا الغرض، وضع مكتب لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة برنامج تدريب وطني للموظفين الإقليميين الأساسيين المسؤولين عن تقييم البرنامجين في منتصف المدة، ودعا إلى أن تعقد المنظمات الأعضاء في لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل

والمرأة ندوة بشأن التقييم في منتصف المدة. وسوف تستكمل خطة العمل المتعلقة بتقييم منتصف المدة بحلول نهاية عام ٢٠٠٦.

٥ - **والتقرير يصف تنفيذ برنامج السنوات العشر، بما في ذلك مسؤوليات مختلف مستويات الحكومة (انظر الجزء الثاني، مناقشة المادة ٣). والتقرير يشير أيضا إلى نظام الرصد والتقييم. ويرجى وصف آلية التنسيق القائمة بين المستويين المركزي والمحلي والآليات القائمة المنوط بها اتخاذ التدابير التصحيحية في تنفيذ البرامج.**

والوظائف الأساسية للجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة تتمثل في تنسيق، وتشجيع، الأعمال التي تقوم بها الأجهزة الحكومية المعنية من أجل ضمان حماية حقوق المرأة ومصالحها، وتنفيذ برامج النهوض بالمرأة والطفل، وتنسيق استثمار الموارد البشرية والمالية والمادية، وتوجيه الأعمال التي تقوم بها اللجان العاملة المعنية بالمرأة والطفل بالحكومات الشعبية للأقاليم والمقاطعات والبلديات والإشراف على تلك الأعمال وتنسيقها، وتشجيع التطبيق الفعَّال لأنظمة بناء القدرة والرصد والتقييم من جانب الأجهزة والوكالات المحلية.

ومنذ أواسط التسعينيات، نظمت لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة أفرقة خبراء للإشراف على تنفيذ البرامج الجارية على جميع مستويات الحكومة من الأقاليم إلى القرى وتقييمه، ولتجميع التجارب وتقديم أفكار وإسداء النصح بشأن حل المشاكل حال ظهورها، والعمل بذلك على الدفع قدما نحو تحقيق الأهداف. وعلى سبيل المثال، فإن الحملة الرامية إلى خفض معدلات الوفيات النفاسية والقضاء على إصابة حديثي الولادة بالكزاز، التي بدأت في عام ١٩٩٩ ولا تزال متواصلة، كانت نتيجة لما اكتشف خلال الإشراف على البرنامج العام المتعلق بالنهوض بالطفل في الصين في التسعينيات، وتقييمه، من أن هذين المؤشرين يثيران صعوبة أكبر نسبيا وأنهما أكثر تركيزا واستعصاء في المناطق الغربية للصين. ولهذا السبب، أطلقت وزارة الصحة ولجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة ووزارة المالية حملة معا، حيث اتخذت في الوقت المناسب إجراءات لزيادة بناء المرافق والاستثمار المالي وشبكات الخدمات. وتم توسيع الحملة كي تغطي ١٠٠٠ مقاطعة في ٢٢ إقليما ومنطقة وبلدية في جميع أنحاء البلد، وهي تشمل أكثر من ٣٠٠ مليون شخص.

الاتجار بالمرأة واستغلالها في الدعارة

٦ - **أوصت اللجنة، في تعليقاتها الختامية السابقة، بأن تحقق الحكومة في البلاغات المقدَّمة عن تورط مسؤولين محليين في الاتجار بالنساء واستغلالهن في الدعارة (الفقرة ٢٩١). وقد قامت المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بالعنف ضد المرأة**

وأسبابه وعواقبه، بلفت الانتباه إلى مسألة الاتجار الداخلي بالنساء في الصين (A/CN.4/2003/75/Add.1، الفقرة ٩٦٤). ويرجى تقديم وصف تفصيلي للجهود المبذولة لمعالجة هذه المسألة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والبلديات، بما في ذلك التمويل المخصص لهذه الجهود.

والحكومة الصينية وأجهزة الأمن العام تضطلع بشكل تام بمهامها وتعطي أولوية لمكافحة الاتجار بالمرأة والدعارة وغيرها من الأنشطة غير القانونية والإجرامية؛ ونفذت ضمانات مالية وضمانات تتعلق بإنفاذ القانون، وهي تتخذ حاليا تدابير إيجابية وفعالة بتعاون وثيق مع الإدارات الحكومية الأخرى ذات الصلة. ولم يُكشف حتى الآن عن تورط مسؤولين حكوميين في أنشطة إجرامية في القضايا التي تم حلها حتى الوقت الحاضر.

(أ) **مكافحة الأنشطة غير القانونية والإجرامية المتعلقة بالاتجار بالمرأة**

أصدر رئيس الوزراء ووزير الأمن العام في الصين توجيهات عديدة تدعو إلى توسيع نطاق الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار الإجرامي بالنساء والأطفال وتعزيز تلك الإجراءات. وقد وسَّعت أجهزة الأمن العام نطاق جهودها في هذا المجال من خلال الإنفاذ الصارم للقانون، وتعزيز التثقيف العام والتدريب المتخصص، والتعاون فيما بين الوكالات في إنقاذ الضحايا، وتعزيز التعاون الدولي، واتخذت إجراءات لجمع الرقابة على قضايا رئيسية مع الحملات المحلية لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال. وهذا أدى إلى إيجاد حل ناجح لعدد كبير من القضايا المتعلقة بالاتجار بالنساء والأطفال، وكذلك إلى التطهير الجماعي لعدة مراكز لنشاط الاتجار الإجرامي. وإحصائيا، هناك اتجاه تدريجي نحو الانخفاض في عدد الحالات التي أبلغت بها أجهزة الأمن العام في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥ والمتعلقة بالاتجار بالنساء والأطفال؛ وتم وضع تدابير رقابة فعالة في عدة مناطق داخلية كان يحدث فيها الكثير من جرائم الاتجار. وفي عام ٢٠٠٥، أُبلغت أجهزة الأمن العام بما مجموعه ٨٨٤ ٢ قضية للاتجار بالنساء والأطفال على نطاق البلد؛ وتم حل ٤٧١ ٢ حادثة كما تم إنقاذ ٢ ٠١٢ امرأة.

وبالنظر إلى الارتباط المباشر بين أنشطة الدعارة المنظمة والاتجار بالنساء والأطفال، فإن أجهزة الأمن العام الصينية تستهدف أساسا الأشخاص الذين ينظمون مثل هذه الأنشطة أو يجبرون، أو يغرون أو يجلبون، النساء إلى الدعارة، والذين يوفرون مرافق للدعارة؛ وهي تجمع بين إجراء التحقيقات اليومية وعمليات التمشيط العامة المركزية وعمليات المراقبة العامة مع المداهمات المحددة، من أجل المكافحة الفعالة للأنشطة الإجرامية المتصلة بالدعارة. ففي قانون جمهورية الصين الشعبية المتعلق بعقوبات الأمن العام، الذي دخل حيز النفاذ في

١ آذار/مارس ٢٠٠٦، تم تشديد العقوبات على الإغواء العلني لأغراض الدعارة؛ وفي الأنظمة المتعلقة بأماكن التسلية، التي دخلت حيز النفاذ في الوقت نفسه، تم إدخال مزيد من التنظيمات على الإشراف على أماكن التسلية، تنظِّم إدارة أماكن التسلية وتشدِّد على نحو مماثل عقوبات انتهاكات القانون التي تتم في تلك الأماكن، بحيث تشمل بشكل فعَّال أنشطة الدعارة غير القانونية.

والصين حاليا بصدد وضع خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

(ب) تمويل أعمال مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال

شددت الحكومة الصينية باستمرار على مساهمتها في أعمال مكافحة الاتجار. ففي الفترة بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٨، أدرجت الحكومة في الميزانية ما بين ثلاثة ملايين وتسعة ملايين يوان سنويا بغرض مكافحة الاتجار؛ ومنذ عام ١٩٩٩، استمرت في الازدياد الأموال المخصصة لمكافحة حالات الاتجار والمدرجة بالميزانية لصالح أجهزة الأمن العام ودعم الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار. وفي عام ٢٠٠٥، خُصص ما مجموعه ٢,١ مليون يوان رنمينبي لصالح وزارة الأمن العام وحدها من أجل عمليتين من عمليات مكافحة الاتجار. وعلاوة على ذلك، فإن دعم التحقيقات في الحالات الرئيسية والمهمة قد يسَّر إلى حد بعيد التقدم المحرز في جهود الدولة الرامية إلى مكافحة الاتجار.

٧ - يرجى تقديم تفاصيل عن تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية والقانون الجنائي المعدلين (انظر الجزء الثاني، مناقشة المادة ٦). ويرجى، بوجه خاص، توفير معلومات عن عدد ما رُفع من قضايا وما صدر من إدانات وعقوبات في شتى الجرائم المدرجة في القائمة. ويرجى كذلك إيضاح اتجاهات تلك البيانات على مدار فترة السنوات الخمس الماضية.

(أ) تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية والقانون الجنائي الجديدين

عدلت الصين قانون الإجراءات الجنائية الخاص بها في عام ١٩٩٦، كما عدلت قانونها الجنائي في عام ١٩٩٧. ومنذ سن هذين القانونين، لجأت الصين إلى القانونين المعدلين من أجل الملاحقة القضائية النشيطة لجميع أنواع الجرائم التي تنطوي على إهدار لحقوق المرأة ومصالحها. المجرمون الضالعون في الاتجار بالبشر، أو يجبرون الآخرين على ممارسة البغاء من أجل تحقيق مكاسب مالية، يتعرضون لعقوبات جنائية مشددة، من ناحية، ويعتبرون، من ناحية أخرى، مسؤولين عن تعويض المرأة المتضررة عن الخسائر الاقتصادية حسب طبيعة الجرائم والأحكام الصادرة في أية إجراءات جنائية جانبية تُدرج في القضايا. وإذا كانت

انتهاكات الجناة تشمل الممتلكات، فإن المحكمة تصدر أيضا حكما بفرض غرامة على الجناة أو بمصادرة ممتلكاتهم.

وحسب الإحصاءات المتوافرة منذ عام ١٩٩٧، فإن العدد الإجمالي للقضايا الجنائية التي أصدرت المحاكم الصينية أحكاما بشأنها، والتي انطوت على انتهاك الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة بلغ ٢٥٨ ٤٦٨ قضية؛ وتعلقت نسبة ٧٤,٩ في المائة من تلك القضايا بقضايا اغتصاب قسري؛ ونسبة ٣,٦ في المائة بقضايا إشراك النساء والأطفال قسريا في أعمال منافية للآداب وامتهان كرامة النساء (بما في ذلك التحرش الجنسي) والأطفال؛ ونسبة ١٠,١ في المائة بقضايا تنطوي على الاتجار بالنساء والأطفال؛ ونسبة ٠,٢ في المائة بقضايا شراء النساء والأطفال المتجر بهم؛ ونسبة ٠,٢ في المائة بقضايا التدخل العنيف في حرية الزواج؛ ونسبة ٢,٢ في المائة بقضايا سوء المعاملة؛ ونسبة ٠,٨ في المائة بقضايا الهجر؛ ونسبة ٨ في المائة بأنواع أخرى من القضايا.

وقد صدرت وفقا للقانون عقوبات ضد جميع المجرمين الضالعين في القضايا المذكورة آنفا.

(ب) الاتجاهات الجنائية على مدار فترة السنوات الخمس الماضية

على مدار فترة السنوات الخمس التي مضت منذ عام ٢٠٠٠، حدث عدد من التغيرات في أنواع الجرائم التي تشمل انتهاك الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة، وفيما يلي أهم تلك التغيرات:

'١' انخفاض حالات تعرض المرأة للاغتصاب القسري

على مدار فترة السنوات الخمس الماضية، أصدرت المحاكم الصينية أحكاما في ما مجموعه ٥٦٨ ١٢٥ قضية من قضايا الاغتصاب القسري، و ٥٦٠ ١٦ قضية من قضايا اغتصاب الأحداث ضد فتيات يقل عمرهن عن ١٤ سنة. وفي عام ٢٠٠١، ارتفع عدد قضايا الاغتصاب القسري التي صدرت فيها أحكام من المحاكم الصينية بنسبة ٨,٦٦ في المائة مقارنة بالعام السابق، ثم انخفض هذا العدد بنسبة ٤,٠١ في المائة في عام ٢٠٠٢، ثم بنسبة ٦,٦١ في المائة في عام ٢٠٠٣، ثم بنسبة ١٣,٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٤، ثم بنسبة ٢,٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٥، أي بانخفاض سنوي نسبته المتوسطة ٣,٥٧ في المائة. وهذا يبين بوضوح النتائج الباهرة التي حققتها الصين على مدار فترة السنوات الخمس الماضية من خلال فرض عقوبات مشددة على الجرائم الجنسية الخطيرة المرتكبة ضد المرأة.

'٢' انخفاض عدد قضايا الاتجار بالنساء والأطفال، وفي القضايا ذات الصلة

على مدار فترة السنوات الخمس الماضية، أصدرت المحاكم الصينية أحكاما في ٢١٢ ٢٠ قضية من قضايا الاتجار بالنساء والأطفال. وقد انخفض عدد تلك القضايا في عام ٢٠٠١ بنسبة ٤٨,٦٤ في المائة قياسا على العام السابق عليه، ثم بنسبة ٢٤,٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٢، ثم بنسبة ٢٦,٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٣، ثم بنسبة ٢٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤، ثم بنسبة ٥,٩٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، أي بانخفاض سنوي نسبته المتوسطة ٢٦,١٦ في المائة. وعلى مدار الفترة ذاتها، انخفض عدد قضايا شراء النساء والأطفال المتجر بهم والقضايا المتعلقة باستعمال الحشود لإعاقة إنقاذ النساء والأطفال المتجر بهم. ولم تظهر إطلاقا قضايا في الفئة الأخيرة بعد عام ٢٠٠٣، وهو ما يبين بوضوح، مرة أخرى، النتائج الناجحة التي تحققت بعد الجهود التي تبذلها الصين تصميما منها على مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال والجرائم ذات الصلة، وتعزيز الأمن العام والشرعية، وتثقيف الجمهور في مجال سيادة القانون.

'٣' الزيادة والنقصان في عدد الجرائم المتصلة بالبغاء

على مدار فترة السنوات الخمس الماضية، أصدرت المحاكم الصينية أحكاما في ما مجموعه ٣٨٩ ٣٦ قضية من قضايا تنظيم أعمال البغاء، أو إرغام النساء على ممارسة البغاء أو إغوائهن أو تدبيرهن لممارسته، أو إيواء البغايا، أو مضاجعة بغايا لم يبلغن السن القانونية. وفي عام ٢٠٠١، زاد عدد القضايا في تلك الفئات بنسبة ١٩,٠٩ في المائة مقارنة بالعام السابق له، ثم زاد بنسبة ٢,٤١ في عام ٢٠٠٢. والزيادة في عدد تلك القضايا تعكس تزايد الموارد المخصصة لمكافحة الجرائم الداخلة في تلك الفئة في الصين على مدار فترة الثلاث سنوات. وفي عام ٢٠٠٣، انخفض عدد القضايا في تلك الفئات بنسبة ١,٢٢ في المائة مقارنة بالعام السابق له، ثم انخفض مرة أخرى بنسبة ٤,٨٨ في المائة في عام ٢٠٠٤، ثم بنسبة ١,٠٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، مما يُظهر أن النهج المتشدد الذي تتبعه الصين في مكافحة هذا النوع من الجرائم يفضي إلى خفض عدد تلك الجرائم عاما بعد عام.

'٤' انخفاض حالات سوء المعاملة والهجر

على مدار فترة السنوات الخمس الماضية، نظرت المحاكم الصينية في ما مجموعه ٢٨٦ ٣ قضية من قضايا سوء المعاملة و ٥٥٩ ١ قضية من قضايا الهجر. ومن بين تلك القضايا، انخفض عدد قضايا سوء المعاملة من ٨٧٤ قضية في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦٨ قضية في عام ٢٠٠٥؛ كما انخفض عدد قضايا الهجر من ٣٠٠ قضية في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٥ قضايا

في عام ٢٠٠٥. ونقصان عدد قضايا سوء المعاملة والهجر يعكس: (أ) زيادة الوعي بالقانون فيما بين المواطنين الصينيين بمرور الأعوام، و (ب) وجود اتجاه فيما بين أفراد الأسر نحو معاملة بعضهم بعضا بقدر أكبر من التسامح، و (ج) ارتفاع مستوى معيشة المواطنين الصينيين على مدار الأعوام، حيث أسهمت هذه العوامل مجتمعة في انخفاض حالات سوء معاملة المرأة وهجرها تدريجيا. وعلاوة على ذلك، أصبح من الشائع في جرائم تلك الفئات أن يقبل المدعي والمدعى عليه، في بعض القضايا الخاصة، الوساطة إما في المحكمة أو خارج الإجراءات القضائية، وفي حين أن العقوبات الفعلية الصادرة عن المحاكم أصبحت أقل شيوعا، استنادا إلى القيمة السامية التي تتسم بها الوساطة عرفيا في الثقافة الصينية، وإلى التقليد القضائي الصيني المتمثل في العمل على تشجيع التوصل إلى حلول توفيقية بين الأطراف وتسوية نزاعاتها في المحاكمات الجنائية الخاصة وفي العمل على تشجيع التواؤم بين أسر المتخاصمين.

'٥' عدم تغير حالات امتهان الكرامة أو التحرش

على مدار فترة السنوات الخمس الماضية، عُرض على المحاكم الصينية ما مجموعه ٧ ١٧٣ قضية تتعلق بإشراك النساء قسريا في أعمال منافية للآداب وامتهان كرامتهن (بما في ذلك التحرش الجنسي بهن)، حيث لم يطرأ تغير على العدد السنوي الذي يبلغ ١ ١٠٠ قضية تقريبا.

العنف ضد المرأة

٨ - **يشير التقرير إلى أن قانون الزواج الجديد لعام ٢٠٠١ يحظر صراحة العنف العائلي. وهذا القانون يوضح أيضا وجود لوائح بشأن العنف العائلي اعتمدها عدد من المقاطعات والبلديات. يرجى تقديم تفاصيل عن أشكال العنف المشمولة بذلك القانون والعقوبات الصادرة بشأن ذلك العنف، فضلا عن مدى لجوء الضحايا إلى ذلك القانون منذ اعتماده في عام ٢٠٠١. يرجى أيضا توفير معلومات فيما يتعلق بما إذا كان البرنامج الذي يمتد لفترة عشر سنوات يتضمن خططا لمكافحة العنف ضد المرأة.**

(أ) **نطاق العنف العائلي**

يحظر قانون الزواج صراحة العنف العائلي. والعنف العائلي، حسب التفسير القضائي الصادر عن محكمة الشعب العليا، هو سلوك يقع فيما بين أفراد الأسرة، ويشمل الضرب والتقييد والتشويه والحرمان القسري من الحرية الشخصية، أو غير ذلك من الوسائل التي تفضي إلى إصابة فرد من أفراد الأسرة بضرر بدني ونفسي.

وقانون الزواج يحظر أيضا سوء المعاملة وهجر أحد أفراد الأسرة لفرد آخر منها، فضلا عن وأد الرضّع بإغراقهم أو التخلي عنهم أو أي أفعال أخرى تحدث ضررا جسيما بالرضّع.

(ب) بموجب القانون يتحمل مرتكبو العنف العائلي المسؤولية المدنية والجنائية الملائمة

'١' المسؤولية المدنية

يمثل العنف العائلي واحدا من الأسباب المقبولة قانونيا للطلاق؛ ويحق للضحية رفع دعوى مدنية ضد مرتكب العنف العائلي بغرض الحصول على تعويض عن الخسائر الناجمة عن الطلاق.

'٢' المسؤولية الجنائية

يشكل العنف العائلي الخطير جريمة بموجب أحكام القانون الجنائي إذا تضمن الإهانة أو امتهان الكرامة، أو التدخل العنيف في حرية الزواج، أو سوء المعاملة، أو الإصابة المتعمدة، أو القتل مع سبق الإصرار، وتُفرض على مرتكبيه العقوبة الملائمة.

١ - يُعاقب مرتكب العنف العائلي المنطوي على جريمة الإهانة أو امتهان الكرامة بالحبس لمدة محددة لا تزيد على ثلاث سنوات، أو الاحتجاز، أو الخضوع للمراقبة، أو الحرمان من الحقوق السياسية.

٢ - يُعاقب مرتكب العنف العائلي المنطوي على جريمة التدخل العنيف في حرية الزواج بالحبس لمدة محددة لا تزيد على سنتين، أو الاحتجاز الجنائي. وفي حالة ما إذا أفضى العنف إلى وفاة أحد أفراد الأسرة، يعاقب الجاني بالحبس لمدة محددة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على سبع سنوات.

٣ - ويشكل العنف العائلي المتكرر أو المستمر جريمة سوء معاملة، ويُعاقب عليه بالحبس لمدة محددة، أو الاحتجاز الجنائي، أو الخضوع للمراقبة، بما لا يزيد على سنتين؛ وفي حالة ما إذا أفضى العنف إلى تعرض الضحية لإصابة بالغة أو للوفاة، يُعاقب الجاني بالحبس لمدة محددة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على سبع سنوات.

٤ - ويجوز إصدار عقوبة الإعدام ضد مرتكب العنف العائلي الذي يشكل جريمة الإصابة المتعمدة، التي تفضي إلى إصابة بالغة أو إلى الوفاة، أو الذي ينطوي على درجة معينة من القسوة تفضي إلى الإصابة البالغة أو الإعاقة.

٥ - وتثبت جريمة القتل في حق مرتكب العنف العائلي الذي يحرم عمدا أحد أفراد الأسرة من الحياة، ويُعاقب بالإعدام، أو السجن مدى الحياة، أو الحبس لمدة محددة لا تقل عن عشر سنوات. وفي حالة وجود ظروف مخففة، يُعاقب الجاني بالحبس لمدة محددة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشر سنوات.

(ج) الوسائل الرئيسية لمساعدة ضحايا العنف العائلي

يحصل ضحايا العنف العائلي أساسا على المساعدة من خلال الوسائل التالية:

'١' بوسع الضحايا أن يقدموا طلبا للحصول على المساعدة من لجنة القرويين (في المناطق الريفية) أو لجنة السكان (في المناطق الحضرية) في الأحياء التي يعيشون فيها، أو إلى وحدة عمل كل منهم أو وحدة عمل الجاني؛ ويقدم موظفو الوحدة التي تلقت الطلب المشورة والوساطة.

'٢' بوسع الضحايا أن يطلبوا المساعدة من شبكة العنف العائلي (مركز الاتصال الهاتفي ١١٠) في جهاز الأمن العام المحلي التابع لهم؛ ويرسل مركز الاتصال الهاتفي فورا أفرادا لتسوية الحالة. وفي حالة عدم حدوث إصابة بدنية تتم التسوية أساسا من خلال الوساطة، مع انتقاد الجاني وتثقيفه؛ وفي حالة حدوث إصابات بدنية يبدأ فورا الشروع في الإجراءات الجنائية ضد الجاني.

'٣' بوسع الضحايا أن يطلبوا المساعدة من شبكة المساعدة القانونية التابعة للإدارة القضائية (أُنشئ حتى الآن في أرجاء البلد ما يزيد على ٢ ٧٠٠ مركز من مراكز المساعدة القانونية للمرأة)، وبوسعهم الحصول على المشورة القانونية، والمساعدة في كتابة المحررات القانونية، والدفاع والتمثيل الجنائيين، والتمثيل في الدعاوى المدنية والإدارية، والخدمات القانونية غير المتصلة بالدعاوى، والتصديق على المحررات. وتتولى محاكم النساء والأطفال (ومرافق الاستماع)، البالغ عددها ٢٠٠ ٣ محكمة، والتي أُنشئت في جميع أرجاء الصين في السنوات الأخيرة، النظر في القضايا الداخلة في تلك الفئة.

'٤' ويقوم أيضا كل من السلطات الحكومية المدنية، والصليب الأحمر، والعديد من المنظمات غير الحكومية، بتشغيل خطوط هاتفية ساخنة لمكافحة العنف، ومراكز للمساعدة، وملاجئ، ومراكز لعلاج الصدمات النفسية، ومراكز لتقديم المعونة تتولى توفير المساعدة لضحايا العنف العائلي.

(د) خطة عمل برنامج تطوير المرأة الصينية لمكافحة العنف ضد المرأة

يتوخى برنامج تطوير المرأة الصينية (١٩٩٥-٢٠٠٠) ''حماية تكافؤ وضع المرأة في الأسرة وفقا للقانون ويحد بشدة من العنف العائلي''، وهو يشمل ''الحظر الفعال للعنف ضد المرأة، والجرائم الجنائية المتمثلة في اختطاف المرأة والاتجار بها''، وذلك من بين الأهداف الرئيسية للبرنامج البالغ عددها ١١ هدفا. وفي مجال المرأة والقانون، يتوخى برنامج تطوير المرأة الصينية (٢٠٠١-٢٠١٠) ''حماية الحق الآدمي للمرأة، ويحظر جميع أشكال العنف ضد المرأة''؛ وفيما يتعلق بأساليب وتدابير إنفاذ القانون، يتوخى البرنامج تحقيق الفعالية في منع جميع الأفعال الجنائية التي تهدر حقوق المرأة الشخصية، وحقوقها في الملكية ومكافحة تلك الأعمال بشدة، وخفض عدد القضايا الجنائية التي تنطوي على انتهاك لحقوق المرأة الشخصية، من قبيل الاغتصاب القسري والاتجار بها وما إلى ذلك، مع رفع معدل القضايا التي يتم تسويتها. والبرنامج يتوخى أيضا منع، ووقف، العنف العائلي ضد المرأة. وفي مجال الخدمات والمساعدات القانونية، ينص البرنامج على أن تحصل المرأة التي تقع ضحية للعنف وتحتاج إلى المساعدة على مجموعة عريضة من الخدمات القانونية والطبية والنفسية.

٩ - يرجى تقديم بيانات إحصائية بشأن العنف المنزلي والجنسي المرتكب ضد النساء في المناطق الحضرية والريفية في كل مقاطعة.

حيث أنه لا توجد لدينا حاليا وكالة متخصصة مسؤولة عن جمع إحصائيات من هذا النوع فإننا نأسف لعدم تمكننا من توفير هذه المعلومات للجنة في الوقت الحاضر. ومع ذلك فإن الإحصائيات الجزئية التي جمعها الاتحاد النسائي لعموم الصين تشير إلى أن النسبة المئوية للرسائل والزيارات المتعلقة بالعنف المنزلي والتي استلمتها وحدات الاتحاد في جميع أرجاء البلد هي ١٦,٣٧ في المائة في عام ٢٠٠٢ و ٢٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٣ و ١٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤ من مجموع الرسائل والزيارات في فئة المسائل المنزلية وتلك المتعلقة بالزواج.

المشاركة في الحياة السياسية والعامة

١٠ - يقدم التقرير عرضا عاما لوضع النساء بالنسبة لصنع القرارات السياسية (انظر الجدول ألف-٦). ومن غير الواضح ما إذا كانت المعلومات المقدمة في الصفحتين ٢٤ و ٢٥ من التقرير ذات صلة بهذا الجدول. وعلى وجه الخصوص فإن المعلومات المتعلقة بعدد النساء في المناصب القيادية العليا وفي فرق القيادة الرئيسية غير مقدمة كنسبة مئوية فيما يتصل بحصة الرجال في هذه المناصب. يرجى تقديم هذه البيانات المقارنة للمناصب

العليا لصنع القرار على المستويات المركزية وعلى مستوى القطاعات، فضلا عن الاتجاهات السائدة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

تشدد الحكومة الصينية دائما على مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ففي نهاية عام ٢٠٠٢، كانت هناك أربع نساء في مناصب قيادية باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وفي مؤتمر الشعب الصيني، وفي مجلس الدولة، وفي المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، أي بنسبة ٤,٨ في المائة من المجموع مقابل ٧٩ رجلا أو نسبة ٩٥,٢ في المائة من المجموع. وقد ازداد هذا العدد إلى سبع نساء بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، أي بنسبة ٩ في المائة من المجموع مقابل ٧١ رجلا، أو نسبة ٩١ في المائة من المجموع؛ وبحلول عام ٢٠٠٥، ظل عدد النساء في المناصب القيادية بتلك الهيئات تسع نساء، أي بنسبة ١١,١ في المائة من المجموع مقابل ٧٢ رجلا، أو نسبة ٨٨,٩ في المائة من المجموع.

والجدول التالي يبين عدد، ونسبة، الكوادر النسائية في الأجهزة الحكومية على مستوى المديريات والمستوى الإقليمي ومستوى المقاطعات في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥:

	مستوى المقاطعات وأعلى				مستوى المحافظات				مستوى المديريات			
	النساء	النسبة المئوية	الرجال	النسبة المئوية	النساء	النسبة المئوية	الرجال	النسبة المئوية	النساء	النسبة المئوية	الرجال	النسبة المئوية
٢٠٠٤	٢٣٨	٩,٨	٢ ١٧٣	٩٠,٢	٦ ٠٠٠	١٣,٣	٣٩ ٠٠٠	٨٦,٧	٩٣ ٠٠٠	١٦,٩	٤٥٧ ٠٠٠	٨٣,١
٢٠٠٣	٢٤٢	٩,٠٤	٢ ٤٣٦	٩٠,٩٦	٥ ٣٥٤	١٢,١٩	٣٨ ٥٨٣	٨٧,٨١	٨٦ ٥٦١	١٦,٦٥	٤٣٣ ٢٨٢	٨٣,٣٥
٢٠٠٢	٢٢١	٨,٣٤	٢ ٤٢٩	٩١,٦٦	٥ ١٠٦	١١,٦٧	٣٨ ٦٤٠	٨٨,٣٣	٧٩ ٤٣٨	١٦,٠٩	٤١٤ ٣٨٦	٨٣,٩١

وكما يتبين من الإحصائيات السابقة، فإن مشاركة الصينيات في إدارة الشؤون الوطنية والاجتماعية زادت زيادة تدريجية، وذلك من خلال جهود الحكومة الصينية والإدارات المعنية، إذ دخل عدد متزايد من النساء مجال القيادة على جميع المستويات في السنوات الأخيرة، وأخذ إجمالي نسبة النساء في القيادة في الازدياد كذلك.

١١ - **يشير التقرير إلى أنه بعد تطبيق الانتخابات المباشرة للجان القرويين انخفضت نسبة النساء العاملات في لجان القرويين انخفاضا طفيفا وتعين تنظيم انتخابات أخرى لتقويم الوضع في بعض القرى حيث أنه لم يتم انتخاب أية امرأة. فما هي العِبر المستخلصة من هذه النتائج وما هي التغيرات المنتظمة التي تدرسها الحكومة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية؟**

إن تشجيع الاستقلال الذاتي الشعبي على مستوى القرى وتشكيل لجان قروية منتخبة انتخابا مباشرا يشكلان جزءا من التحول السياسي الهام للغاية الذي تجريه الحكومة الصينية لتلبية احتياجات القرى للإصلاح الاقتصادي. غير أنه أثناء عملية إجراء هذه التغييرات حدث، انخفاض ملحوظ، ولكنه مؤقت، في نسبة الإناث في لجان القرى، وهو ما يُعزى إلى تأثير عادات القرى وتقاليدها وطرائق الإنتاج وغير ذلك. ووفقا لإحصائيات جزئية لم تزد نسبة النساء العضوات في لجان القرويين في جميع أرجاء البلد عن ١٦ في المائة، في حين أن نسبة عدد رؤساء لجان القرويين من النساء كانت أقل من ذلك، إذ لم تزد عن حوالي ١ في المائة. وبُغية تغيير هذا الوضع، اتخذت الحكومة الصينية والإدارات المعنية التدابير التالية وحققت تحسينات أولية:

(أ) إرشاد المديريات لاستحداث طرائق تصويت جديدة بُغية زيادة عدد النساء المنتخبات كأعضاء في لجان القرويين وكممثلات للقرى

تطبق الحكومة الصينية تطبيقا أمينا مادة القانون الأساسي للجان القرويين في جمهورية الصين الشعبية التي تنص على أنه ينبغي أن تكون عضوية لجان القرويين شاملة لعدد مناسب من النساء، وتُرشد المناطق المحلية لوضع سياسات، وقواعد، تشجع انتخاب النساء. وعلى سبيل المثال، فإن مقاطعة جيلين وضعت سياسة تقتضي، عند تقديم المرشحين للانتخابات، إرشاد الناخبين على نحو فعال وأن يُطلب منهم تقديم اسم امرأة واحدة على الأقل كمرشحة، وأن يشجعوا في نفس الوقت النساء على ترشيح أنفسهن. وفي حالة عدم وجود نساء ضمن المرشحين المؤهلين، يتعين وضع المرأة التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات في عملية التأهيل في قائمة المرشحين. وعند تقديم المرشحين، ينبغي إرشاد لجنة انتخابات القرويين للإعلان عن مؤهلات المرشحات، بدون أدنى درجة من درجات التحيز ضدهن أو غير ذلك من المعاملة غير العادلة. وإذا لم يتم انتخاب أية امرأة للجان القرويين، ينبغي عقد انتخابات فرعية لانتخاب عضوة باللجنة عند خلو مقعد في لجنة القرويين قبل انتهاء مدة عمل اللجنة.

(ب) توسيع نطاق استخدام الدليل العملي لمشاركة النساء الريفيات في الانتخابات المتعلقة بلجان القرويين، ومواصلة تعزيز تدريب النساء القرويات

أعدت وزارة الشؤون المدنية ”الدليل العملي لمشاركة النساء الريفيات في الانتخابات المتعلقة بلجان القرويين“، وطلبت من جميع المناطق المحلية اتخاذ تدابير فعّالة لتوسيع نطاق استخدامه عند تنظيم تدريب الموظفين السياسيين والإداريين. وعلاوة على ذلك فإنه عند تنظيم التدريب للأعضاء الذين انتخبوا مؤخرا للجان القرويين ينبغي التزام

الحرص من أجل كفالة مشاركة العضوات المنتخبات حديثا في لجان القرويين في التدريب من أجل مساعدتهن على اتباع نهج الرغبة في التكفل بأية أعباء عمل ثقيلة والعزم على إكمال المهام المناطة بهن، فضلا عن مساعدتهن على فهم طرائق، ومهارات، إدارة القرى وصنع السياسات والإشراف في أسرع وقت ممكن ولتلبية احتياجات أعمال القرى. وينبغي منح الموظفات السياسيات والإداريات اللواتي يظهرهن التزاما واضحا بأداء أعمالهن وواجباتهن أثناء فترات انتخابهن الثناء في حينه من أجل إيجاد ظروف مناسبة لإعادة انتخابهن ولرفع مكانة المرأة إجمالا في الحياة الاجتماعية للقرى.

(ج) الشروع في مشاريع نموذجية لتقصي سُبل زيادة نسبة النساء المنتخبات في لجان القرويين

تقوم وزارة الشؤون المدنية، منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بحملة نموذجية لنشر أفكار جديدة بشأن السياسات الرامية إلى زيادة عدد القرويات المنتخبات في لجان القرويين. وهذه الحملة، إذ تشدد على طرائق المشاركة وتتولى الوزارة قيادتها، أقامت تعاونا على جميع المستويات الاجتماعية ومع الإدارات الحكومية والهيئات الأكاديمية وشهدت التفاف الإدارات الحكومية والجماعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والموظفين السياسيين والإداريين بالقرى والمواطنين جنبا إلى جنب لخلق آلية عاملة تركّز على النساء القرويات وتتسم بالتعاون الوثيق بين الهيئات الحكومية والمنظمات الشعبية. وإذ وضعت سياسات تشجع انتخاب النساء فإن هذه الأنشطة تشمل التدريب في مجال الإعلان وبناء القدرات والتحقيق والأبحاث. وقد رحبت النساء القرويات ترحيبا كبيرا بشن الحملة وأيدتها. وتشارك النساء مشاركة نشطة في الانتخابات وفي المنافسة، وحققت نتائج الانتخابات هدف انتخاب نساء في كل لجنة من لجان القرويين.

(د) الشروع في مراجعة القانون الأساسي للجان القرويين، والسعي إلى سن أحكام قانونية لحماية مشاركة النساء القرويات في الإدارة الذاتية للقرى

بناء على الترتيبات التي وضعتها اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني ومجلس الدولة شرعت وزارة الشؤون المدنية وغيرها من الهيئات الحكومية في تنقيح الإجراءات التشريعية للقانون الأساسي للجان القرويين في جمهورية الصين الشعبية؛ ووفقا لهذه الخطة سوف تنص الأحكام المنقحة من القانون صراحة على أنه ينبغي أن تكون عضوية لجان القرويين شاملة لامرأة واحدة على الأقل، وعلى تمثيل مناسب ضمن ممثلي القرى كذلك. ويجري النظر أيضا في اتباع سُبل موضوعية، مثل تقييم إجراءات التصويت وكفالة سهولة انتخاب النساء في اللجان وزيادة نسبة النساء المنتخبات تدريجيا.

وهـذه التـدابير أسـفرت بالفعـل عـن نتـائج أوليـة في التطبيـق العملـي. ووفقـا للإحصائيات، فإن انتخابات لجان القرويين لعام ٢٠٠٤ في بلدية بيجين نتجت عنها زيادة في عدد النساء عضوات لجان القرويين، وبلغت نسبتهن ٢١,٦ في المائة من إجمالي الأعضاء المنتخبين مؤخرا والذين بلغ عددهم ٧٦٦ ٢ عضوا. والنساء البالغ عددهن ٤٢٨ ١٠ امرأة اللواتي نجحن في انتخابات نهاية المدة الدورية الثامنة للجان القرويين التي عُقدت في مقاطعة ليونينج في عام ٢٠٠٤ بلغت نسبتهن ٢٣,٩ في المائة من مجموع عدد أعضاء لجان القرويين. وفي انتخابات نهاية المدة الدورية السادسة للجان القرويين التي عقدت في مقاطعة هونان في عام ٢٠٠٥، ارتفعت نسبة المرشحات إلى ٣٠,١ في المائة، وفاز مشروع تلك المقاطعة لعام ٢٠٠٥ بشأن مشاركة النساء القرويات في الإدارة على مستوى القرى بالجائزة الثالثة المتتالية عن الابتكار في الحكومة المحلية في الصين، وهي ثالث جائزة تُمنح في هذا المجال.

الأساليب النمطية والتعليم

١٢ - أوصت اللجنة، في تعليقاتها الختامية السابقة، بوجوب تنقيح كتب الدراسة والمناهج المدرسية لإزالة القوالب النمطية المتعلقة بنوع الجنس. يُرجى تقديم معلومات مستكملة بشأن تنفيذ هذه التوصية، والإشارة على وجه الخصوص، إلى كيفية إدراج مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في المناهج الجديدة المشار إليها في الصفحة ٣٣ من التقرير.

تعتبر الحكومة الصينية التقليل من القوالب النمطية المتعلقة بنوع الجنس وإدراج مبدأ المساواة بين الرجال والنساء من العناصر الهامة في مجال إصلاح التعليم.

ومنذ عام ٢٠٠٠، تقوم الحكومة بإدخال إصلاحات على المناهج الأساسية ومواد التدريس، وتعطى أولوية لإدراج مبدأ المساواة بين الرجال والنساء إدراجا تاما.

(أ) كمبدأ إرشادي، يتم التشديد على احترام كرامة الطلبة والاهتمام بالاختلافات الفردية فيما بينهم على جميع مستويات نظام التعليم، وذلك لكي يتمكن كل طالب من تنمية شخصيته تنمية كاملة.

(ب) يولى اهتمام كبير من أجل كفالة أن تكون المساواة في التعليم من العناصر الهامة لمحتوى المناهج.

وعلى سبيل المثال فإن المعايير الخاصة بالطابع الإيديولوجي والمعنوي للتعليم على مستوى الدراسة الإعدادية تقتضي من الطلبة أن يفهموا أن الناس سواسية في الكرامة وفي مكانتهم أمام القانون؛ وأن يكونوا قادرين على معاملة الناس معاملة متساوية وأن يحجموا عن إساءة معاملة الضعفاء وغش الأجانب أو التسلط عليهم وألا يسمحوا للاختلافات في

الأصول الأسرية أو الشكل البدني أو القدرة الفكرية بأن تؤدي إلى الشعور بالاعتزاز المفرط أو بالنقص.

(ج) فيما يتعلق بتجميع، وتقييم، مواد التدريس، أوليت عناية لزيادة المحتوى الذي يُعزز الوعي بالمساواة والإجراءات المتعلقة بها؛ ولتجنب تعريض الطلبة لتأثير القوالب النمطية غير المحسوسة والتلقائية المتعلقة بالجنسين في الصور الخاصة بمواد التدريس؛ وللمحافظة على وجود توازن عددي بين الذكور والإناث؛ ولاختيار نصوص أدبية تبين السمات الرئيسية للإناث في مواد تدريس اللغات واعتماد شخصيات نسائية تاريخية بارزة في دروس التاريخ.

(د) استحدثت أنشطة تعليمية للتثقيف في مجال النظام القانوني وحماية حقوق الإنسان؛ وأدرجت محتويات حقوق الإنسان في الكتب المدرسية للدراسة الابتدائية والمتوسطة، إلى جانب صور ونصوص بنفس النوعية الجيدة؛ ويجري تفسير القوانين على أساس قضايا فعلية. وقد تحققت، بالفعل، نتائج ممتازة في مجال تعميم المعرفة بالقانون وحقوق الإنسان واستحداث مفهوم للمساواة بين الرجال والنساء في صفوف طلبة المدارس الابتدائية والمتوسطة.

١٣ - يرجى إيضاح ما إذا كانت التربية الجنسية والتثقيف الصحي مدرجين في المناهج الدراسية وفي أي من المستويات الدراسية.

التثقيف الصحي والتربية الجنسية مدرجان في برامج التدريس ومعايير المناهج المقررة للجامعات والمدارس الثانوية والابتدائية حسبما حددته وزارة التعليم؛ وقد وُضعت أنظمة تتعلق بأهداف التثقيف الصحي ومضمونه في مستويات التعليم الثلاثة.

فعلى مستوى المدارس الابتدائية، تشمل دروس العلوم والأخلاقيات والدراسات الاجتماعية مواد رئيسية عن التثقيف الصحي من قبيل عادات النظافة الصحية الشخصية والصحة، والتغذية السليمة والصحة، والنظافة البيئية والصحة، والتربية البدنية والتمارين الرياضية والصحة، والوقاية من الأمراض الشائعة، والسلامة والوقاية من الحوادث والإصابات، والوقاية من المخدرات.

وعلى مستوى المدارس الثانوية، تشمل دروس البيولوجيا والتربية البدنية والصحة مواد رئيسية عن التثقيف الصحي من قبيل التركيب البنوي للإنسان وعلم وظائف الأعضاء والنظافة الصحية العضوية والعقلية في مرحلة المراهقة، والتغذية السليمة والصحة، والنظافة

الصحية في المدرسة، والوقاية من الأمراض الشائعة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمخدرات.

وعلى مستوى الجامعات، تشمل المواد الرئيسية للتثقيف الصحي النمو الجسدي والنفسي وخصائص الأمراض لدى طلاب الجامعات، وقواعد الصحة النفسية، والنظافة الصحية لأغراض الدراسة وفي الحياة اليومية، والغذاء والشرب والتغذية، والنظافة الصحية في مجال الرياضة، والسلوك البيئي والصحة، وعلم النفس الجنسي والنظافة الصحية، والمعلومات المتعلقة بالأمراض المعدية والأمراض الشائعة، والرعاية الذاتية ورعاية الغير في حالات المرض المزمن، والوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتطبيق المنطق السليم في استخدام الأدوية.

وفي مجال التثقيف الجنسي، يبدأ تدريس المعلومات المتعلقة بوظائف الأعضاء التناسلية ونموها في فترة المراهقة منذ الصفوف الأخيرة للمرحلة الابتدائية. وتُدرج المعلومات المتعلقة بالحفاظ على النظافة الصحية، والصحة وكذا الصحة النفسية بالارتباط مع مرحلة النمو الفيسيولوجي أثناء فترة المراهقة، في مستوى المدارس الثانوية، إلى جانب التثقيف بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمبادئ الأخلاقية في المجالي الجنسي ومفهوم المسؤولية. ويضاف التثقيف الأخلاقي والأدبي المتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا في المستوى الجامعي، إلى جانب التثقيف بشأن النظام القانوني.

وبالإضافة إلى التعليم داخل قاعات الدراسة، تتيح المدارس التثقيف الصحي عن طريق تنظيم اجتماعات الصفوف المدرسية، وإصدار النشرات الإعلانية، ولوحات الإعلان، والنشرات الإذاعية، وتوفير المشورة النفسية، والتلفزيون، والإنترنت، من أجل تزويد التلاميذ بالمعلومات المتعلقة بالصحة في شكل مواد علمية شعبية عن الصحة متاحة في المكتبات وقاعات القراءة.

العمالة

١٤ - يشير التقرير إلى انتقال الصين إلى اقتصاد السوق. يُرجى تقديم معلومات عن نطاق، وظروف، عمل النساء في القطاع غير الرسمي، وعن التدابير التي تُتخذ لدعم التمكين الاقتصادي لهذه الفئة من النساء.

بالتزامن مع الانتقال من اقتصاد منظَّم إلى اقتصاد السوق وتعديل هياكل الاقتصاد والشركات، فضلا عن إنشاء سوق اليد العاملة، تتزايد أعداد النساء، ولاسيما منهم من

تعرضن للفصل أو أصبحن عاطلات، اللائي يدخلن قطاعات تجارة التجزئة أو التوزيع أو الخدمات الغذائية أو أعمال أخرى للخدمات الاجتماعية، في حين تعمل نساء أخريات عديدات في مشاريع فردية أو عائلية أو في أعمال موسمية أو تعاقدية أو في أعمال أخرى مؤقتة. وتشير الإحصاءات إلى أنه مع نهاية عام ٢٠٠٥، تجاوز عدد العاملين في إطار العمالة المرنة ٥٠ مليون فردا على المستوى الوطني، يعملون أساسا في مجال الأعمال الحرة، وخدمات المساعدة المترلية أو العمل غير المتفرغ أو الموسمي أو خدمات التعاقد أو التعاقد من الباطن، والعمل المترلي بالساعة.

وتقوم الحكومة بوضع سياسات وأنظمة من أجل صون فرص العمل وحقوق تلك الفئات ومصالحها في مجالات علاقات العمل ودفع الأجور والتأمين الاجتماعي ونزاعات العمل. وسعيا لتعزيز قدرة المرأة على المشاركة في الاقتصاد، تنظم وكالات العمل الحكومية تعاونها مع النقابات العمالية والاتحادات النسائية من أجل التعريف بالعمالة والتدريب على المهارات، بهدف تحسين قدرتهن على الحصول على عمل أو بدء مشروع. وعلى سبيل المثال، قام مركز النساء للمشاريع التجارية، المشترك بين الحكومة والاتحاد النسائي، في تيانجين في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢، بتوفير دورات للتدريب على المهارات والتعريف بالعمالة لصالح أكثر من ٣٠٠٠ عاملة مفصولة، وقَّدم قروضا لمشاريع أعمال حرة إلى ٢٠٠٠ امرأة.

١٥ - يرجى تقديم معلومات مصنَّفة حسب نوع الجنس عن معدلات مشاركة الرجل والمرأة في نُظُم التأمين ضد البطالة والمعاشات التقاعدية والتأمين الطبي. ويرجى أيضا بيان أية تدابير تكون قد اتُخذت لزيادة عدد العاملات المسجَّلات في هذه النُظُم.

لا يتيح نظام الإبلاغ للإحصاءات الجدولية المستخدم حاليا في الصين معلومات مصنَّفة حسب نوع الجنس بشأن معدلات تسجيل الرجال والنساء في نظم التأمين ضد البطالة والمعاشات التقاعدية والتأمين الطبي، إلا أن وزارة العمل والتأمين الاجتماعي ووكالات حكومية أخرى تنظر حاليا في سبل إدراج هذه المؤشرات في نظام الإبلاغ الإحصائي.

ولا تنطوي سياسة التسجيل في التأمين الأساسي على أي تمييز بين الرجل والمرأة، ولا يوجد أي تمييز بين الجنسين في عملية تجهيز طلبات التسجيل.

وعلى مدى السنوات العديدة التي أصبح فيها نظام التأمين ضد البطالة نافذا في الصين، سُجلت زيادة واضحة في كل من عدد الأشخاص المسجلين وإيرادات الصندوق. ففي نهاية عام ٢٠٠٥، كان العدد الإجمالي للأشخاص المسجَّلين في نظام التأمين ضد البطالة ١٠٦ ٤٨٠ ٠٠٠ شخص، من كافة أنحاء البلد، وهو ما يمثِّل زيادة قدرها ٢٧,٢ مليون

شخص على العدد المسجَّل في نهاية عام ١٩٩٨، أي قبل إصدار الأنظمة المتعلقة بالتأمين ضد البطالة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بلغ عدد المستفيدين من مدفوعات التأمين ضد البطالة ما مجموعه ٣,٦٢ مليون شخص؛ منهم ١,٦٢ مليون امرأة، أي بنسبة ٤٤,٧ في المائة.

١٦ - **ذُكر في التقرير أنه "يجري إيلاء مزيد من الاهتمام بإصلاح نظام توزيع الأجور داخل المؤسسات بحيث (...) يطبَّق مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي على كل من الرجل والمرأة". يرجى بيان التدابير التي اتُخذت بالفعل لوضع هذا المبدأ موضع التطبيق في القطاعين العام والخاص، وإدراج بيانات مصنفة حسب نوع الجنس بشأن متوسط مستويات الأجور حسب القطاع ومستوى التوظيف.**

تنص المادة ٤٦ من قانون العمل لجمهورية الصين الشعبية، الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، على أنه "ينبغي أن يكون توزيع الأجور متفقا مع مبدأ التوزيع حسب نوع العمل والأجر المتساوي عن العمل المتساوي".

وتقترح الحكومة الصينية أن يُسمح تدريجيا للمؤسسات بتحديد مستويات الأجور بصورة مستقلة وفق متوسط مستويات الأجور في المجتمع ومصالح المؤسسات نفسها؛ وستضطلع الدولة بمهام التوجيه والتعديل على نطاق عام.

وفي الوقت الراهن، تطبِّق معظم المؤسسات في الصين نظم الأجور المتصلة بالعمل حيث يتم تحديد الأجر حسب مستوى العمل والأداء الفردي للموظف. ومستويات الأجور داخل المؤسسات لا تحدد على أساس نوع الجنس ولا يوجد تفضيل لأحد الجنسين على الآخر.

والحكومة تشجع المؤسسات، بنشاط، على تحديد نطاق الزيادات في الأجور بصورة مستقلة على أساس نظام المساومة الجماعية بحيث يُطبَّق على كافة الموظفين دون تمييز بين الجنسين.

وقامت الدولة بوضع نظام للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأجور في سوق اليد العاملة لكي تسترشد بها المؤسسات في تحديد معايير الأجور. وحتى الآن، أصدرت ١٢٧ مدينة في مختلف أنحاء البلد مبادئ توجيهية بشأن الأجور من أجل أسواق العمل المحلية الخاصة بها. ويتم تحديد الأجور حسب مستوى العمل (نوع العمل)، بصرف النظر عن نوع الجنس، امتثالا لمبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي المنصوص عليه في الاتفاقية.

وتطبِّق الصين حاليا نظاما للحد الأدنى للأجور. والعوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد معايير الحد الأدنى للأجور تشمل الحد الأدنى لتكاليف المعيشة التي يتحملها الموظف ومُعاليه، ومتوسط تكاليف الاستهلاك التي يتحملها سكان المناطق الحضرية؛ ومدفوعات العمال الفرديين من أجل رسوم التأمين الاجتماعي وصناديق الاحتياط السكني؛ ومتوسط أجور العمال؛ ومستوى النمو الاقتصادي؛ ومعدلات التوظيف، وغير ذلك ولكن دون أي ارتباط بنوع الجنس. وتقوم المؤسسات بدفع الأجور والمرتبات إلى العمال دون الإشارة إلى نوع الجنس بحيث لا تقل تلك الأجور والمرتبات عن المعيار المحلي للحد الأدنى للأجور.

ويتولى مكتب الإحصاءات الوطني مسؤولية حساب، وإصدار، بيانات سنوية عن الأجور المتوسطة في الصين، غير أنه بالنظر إلى صعوبة حساب الأجور العامة حسب نوع الجنس لا تتوفر عن طريق القنوات الإحصائية الحالية بيانات عن الأجور المتوسطة مصنفة حسب نوع الجنس.

١٧ - **التقرير يصف الوضع بالنسبة لإنشاء نظام للتأمين على الأمهات. والتقرير يشير إلى أن نسبة العاملين من الإناث المشتركات في هذا النظام لا تزيد عن ١٠ في المائة. يرجى وصف هذا النظام بمزيد من التفصيل. ويرجى بصفة خاصة بيان أية خطط قد تكون موجودة، بما في ذلك وجود جدول زمني، لضمان شمول النظام لجميع الإناث العاملات.**

أنشئ النظام الصيني للتأمين على الأمهات عند الولادة في أوائل الخمسينيات. وفي ذلك الوقت نشر المجلس الإداري الحكومي (الآن مجلس الدولة) لوائح جمهورية الصين الشعبية المتعلقة بالتأمين على اليد العاملة واللوائح المتعلقة بإجازة الأمومة للإناث العاملات، وهي اللوائح التي تنص بوضوح على أنه يحق للإناث العاملات الحصول على إجازة أمومة مدتها ٥٦ يوما، وعلى أن تدفع الوحدة التي تعملن فيها أجورهن خلال تلك الفترة بنفس معدل الأجور التي كن يحصلن عليها قبل إجازة الأمومة. والمصروفات الطبية للمرأة خلال إجازة الأمومة تتحمل مسؤوليتها أيضا الوحدة التي تعمل فيها.

وفي حزيران/يونيه ١٩٨٨ نشر مجلس الدولة الأحكام المتعلقة بحماية اليد العاملة بالنسبة للإناث العاملات والموظفات، وأوضح بدرجة أكبر اللوائح المتعلقة بمعايير معاملة الإناث العاملات خلال فترة الأمومة ومسؤولية وحدة العمل عن مصاريف الأمومة وبدل الأمومة: حُدِّدت فترة إجازة الأمومة بأنها ٩٠ يوما منها ١٥ يوما إجازة ما قبل الوضع، وسُمح بفترة ١٥ يوما إضافية في حالات الولادة الصعبة، كما أضيفت فترة ١٥ يوما لكل

طفل في حالة ولادة توائم. وتتحمل الوحدة التي تعمل فيها المرأة مسؤولية سداد رسوم الفحوصات والوضع والإجراءات الجراحية والإقامة في المستشفى والأدوية.

وفي عام ١٩٩٤، نشرت وزارة العمل إجراءات المحاكمة المتعلقة بالتأمين على الأمهات عند الولادة بالنسبة للموظفين والعاملين في المؤسسات، وبدأت في ترويج نظام للتأمين الشامل على الأمهات عند الولادة؛ وهو نظام يتعين بمقتضاه على جميع المؤسسات أن تقدم رسوم التأمين على الأمهات عند الولادة إلى إدارة التأمين الاجتماعي على أساس نسبة مئوية ثابتة من مجموع أجورهن التي تُدفع إجمالا على ألا تزيد عن نسبة ١ في المائة من ذلك المجموع. ولم يكن يتعين أن يسهم فرادى العاملين في رسوم الوضع. وكانت العاملات المقيَّدات تتمتعن ببدلات الأمومة وبسداد التكاليف الطبية للأمومة وبإجازة الأمومة خلال فترات الأمومة.

وفي عام ٢٠٠٤ طلبت وزارة العمل والضمان الاجتماعي إدخال مزيد من التحسين على نظام التأمين على الأمهات عند الولادة، والترويج لذلك النظام مع التأمين الصحي وتوسيع نطاق التغطية بالنسبة للتأمين على الأمهات عند الولادة.

والنظامان الموصوفان أعلاه لإدارة التأمين على الأمهات عند الولادة كانا موجودين معا في الصين حتى عام ٢٠٠٥ عندما كان ٤٠ مليون عامل حضري مقيدين في التأمين على الأمهات عند الولادة الذي كانت تديره بشكل مستقل الوحدات التي يعملون فيها، وهي وحدات تتألف غالبيتها من وكالات ومؤسسات تابعة للدولة، إضافة إلى بعض المؤسسات المملوكة للدولة؛ في حين أن عدد الأشخاص الذين كانوا مقيدين في التأمين الشامل غير العام على الأمهات عند الولادة كان ٥٤,٠٨ مليون شخص، أي بزيادة عن عام ٢٠٠٤ نسبتها ٢٣,٢٧ في المائة. وكان عدد النساء ضمن الأشخاص المقيدين ٢٢,٦٢٦١ مليون امرأة، بنسبة ٤٢,٠٢ في المائة.

وإضافة إلى هذا فإن مقاطعات ومناطق تتمتع بالحكم الذاتي وبلديات عددها الإجمالي ٢٠ مقاطعة ومنطقة وبلدية وضعت تشريعها الخاص بها المتعلق بالنظم المحلية للتأمين على الأمهات.

وفي عام ٢٠٠٤، نشرت وزارة العمل والضمان الاجتماعي مشروعا لتنفيذ برنامج تنمية المرأة الصينية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ على نحو شامل، وهو مشروع حدَّد بوضوح هدفا يتمثل في توفير تغطية التأمين على المرأة عند الولادة لنسبة من العمال الحضريين تزيد عن ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠.

وسوف يتركز العمل في المرحلة القادمة على الترويج بنشاط للنظام الشامل غير العام للتأمين على الأمهات عند الولادة، بالتوازي مع التأمين الصحي، لزيادة توسيع نطاق التغطية للتأمين على الأمهات عند الولادة المتوفر للعاملين في المؤسسات ولضمان أن تتحقق بشكل كامل جميع خصائص برنامج التأمين على الأمهات عند الولادة.

١٨ - صِف أية قوانين و/أو لوائح موجودة لمنع التحرش الجنسي في مكان العمل أو المعاقبة عليه.

التشريع المطبَّق في الوقت الحالي يتضمن عددا من الأحكام المتعلقة بالتحرش الجنسي، وبينها الأحكام الرئيسية التالية:

(أ) الدستور: تنص المادة ٣٣ على أن ''جميع مواطني جمهورية الصين الشعبية متساوون أمام القانون''. وتنص المادة ٣٨ على أن ''الكرامة الشخصية لمواطني جمهورية الصين الشعبية لا يجوز انتهاكها. ويُحظر توجيه إهانة أو إساءة أو تهمة مزيَّفة إلى المواطنين، أو توريطهم، بأي شكل من الأشكال''.

(ب) قانون العمل: تنص المادة ١٢ على أنه ''لا يجوز التمييز في التعيين ضد العاملين بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو عنصرهم أو نوع الجنس بالنسبة لهم أو عقيدتهم الدينية''.

(ج) قانون حماية حقوق المرأة ومصالحها: في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥ أصدرت اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الوطني قانونا منقحا بشأن حماية حقوق المرأة ومصالحها، وهو قانون يحظر نصه، لأول مرة، التحرش الجنسي بالنساء. وينص القانون على أنه ''لا يجوز لأي شخص أن يتحرش جنسيا بالنساء''؛ وعلى أنه ''تتحمل وحدة العمل المسؤولية عن اتخاذ التدابير المناسبة لمنع التحرش الجنسي في مكان العمل''؛ وعلى أنه ''يتعين على هيئات الأمن العام أن تقوم، بناء على طلب من النساء اللواتي تعرَّضن للتحرش الجنسي، بفرض العقوبات المناسبة فيما يتعلق بإدارة الأمن العام وفقا للقانون بالنسبة للأشخاص الذين تصدر عنهم تصرفات مخالِفة للقانون''.

(د) القانون المدني: تنص المادة ١٠١ من المبادئ العامة للقانون المدني لجمهورية الصين الشعبية على أن ''الكرامة الشخصية يحميها القانون''؛ وتنص المادة ١٠٥ على أنه ''تتمتع النساء بنفس الحقوق المدنية التي يتمتع بها الرجال''.

(هـ) الفتاوى القانونية لمحكمة الشعب العليا: تنص ''الفتوى التي أصدرتها محكمة الشعب العليا بشأن المشكلات المتعلقة بضمان المسؤولية عن التعويض عن الأضرار النفسية

الناجمة عن جرائم مدنية''، التي دخلت حيز التنفيذ في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠١، والتي تستند إلى وجهة النظر المتعلقة بحقوق حماية حرمة الحياة الخاصة، على أنه ''تكون لمحاكم الشعب ولاية قانونية في القضايا التي يرفعها أمام محاكم الشعب ضحايا انتهاكات الصالح العام أو الآداب العامة، أو ضحايا انتهاك حرمة الحياة الخاصة أو المصالح الشخصية الأخرى، للحصول على تعويض عن الأضرار النفسية.

الصحة

١٩ - على الرغم من الجهود التي بذلتها الصين مؤخرا لمكافحة حالات الإجهاض الانتقائي حسب نوع الجنس وقتل البنات الرضيعات فإن التعداد الذي أجري في الصين في عام ٢٠٠٠ بيَّن أن ١١٧ مولودا من البنين قد وُلدوا مقابل كل ١٠٠ بنت مولودة (تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن الحق في التعليم، E/CN.4/2004/45/Add.1، الفقرة ٢٣). يرجى وصف التدابير المحددة التي وُضعت لضمان الالتزام التام بقانون السكان وتنظيم الأسرة الصادر في عام ٢٠٠١، وكذلك القضايا التي رُفعت بموجب القانون منذ عام ٢٠٠١ والجزاءات التي فُرضت على الجناة.

اتخذت الحكومة الصينية سلسلة من التدابير كي تعالج على نحو شامل مشكلات النسب بين المواليد الذكور والمواليد الإناث في مناطق معينة. وبصفة خاصة فإن قانون السكان وتنظيم الأسرة لعام ٢٠٠١ ينص بوضوح على أن تحديد جنس الجنين لأغراض غير طبية أو لإنهاء الحمل على أساس اختيار نوع الجنس لأغراض غير طبية يشكل فعلا غير قانوني. وفي عام ٢٠٠٢ تعاونت معا، من جديد، إحدى عشرة وزارة ولجنة حكومية، بينها اللجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة، ووزارة الصحة، ووزارة الأمن العام، في وضع وثيقة رسمية تصف بوضوح المسؤوليات والواجبات التشغيلية كل وكالة في معالجة النسب بين المواليد الذكور والمواليد الإناث على نحو شامل، وكذلك في تعزيز الإدارة الموضوعية للبرنامج.

وبدءا بعام ٢٠٠٣، بدأت الحكومة في اختبار حملة لتعزيز رعاية الأطفال الإناث في بعض المناطق في جميع أنحاء البلد وذلك بغرض تشجيع إيجاد بيئة اجتماعية مواتية لحياة البنات ونموهن ولإزالة التحيز للمواليد الذكور في تربية الأطفال من خلال تشجيع المساواة بين الرجال والنساء، وتقديم المساعدة الاقتصادية إلى الأسر التي يكون جميع أطفالها من البنات، وإجراء تحقيقات مستفيضة في حالات الاختيار غير القانوني لنوع الجنين والتعامل مع تلك الحالات، والعمل تدريجيا على إنشاء نظام للضمانات الاجتماعية في المناطق الريفية. وفي عام ٢٠٠٦، بدأت ''عملية رعاية البنات'' في جميع أنحاء البلد. وفي عام ٢٠٠٤ وضعت

الحكومة نظاما لتقديم الحوافز والمساعدات من أجل تنظيم الأسرة في بعض المناطق الريفية، وبدأت في تنفيذ هذا النظام الذي يركز على الأزواج في المناطق الريفية الذين أنجبوا طفلا واحدا أو ابنتين؛ وبالنسبة لمن بلغوا سن الستين أو تجاوزوه تقدِّم الحكومة حوافز ومساعدات مالية طوال حياتهم. وجرى أيضا في مناطق محلية مختلفة وضع سياسات وتدابير محلية مختلفة لصالح حياة البنات؛ وعلى سبيل المثال فإن الأسر التي يكون جميع أطفالها من البنات تعطى أولوية في توزيع البنود والمساعدات المتعلقة بالتنمية، وكذلك في تقديم المعونة التعليمية والطبية ومعونة الإعاشة، كما أنها تدرج (بالنسبة للآباء الريفيين والأمهات الريفيات لأطفال جميعهم من البنات) في نظام التأمين الاجتماعي الأساسي وتأمين الشيخوخة.

وبالنسبة للكشف غير القانوني عن نوع جنس الجنين وإنهاء حالات الحمل اصطناعيا لأغراض اختيار نوع الجنس ينص قانون جمهورية الصين الشعبية المتعلق بالرعاية الصحية للأمهات والرضَّع وقانون جمهورية الصين الشعبية المتعلق للسكان وتنظيم الأسرة، كلاهما، على معاقبة من يشتركون في تلك الأفعال ومصادرة المعدات المستخدمة ووقف نشاط المؤسسات التجارية التي اشتركت فيها. وفي الوقت الحالي لا تزال هناك بعض المشكلات التي تتعلق بالكشف عن هذه الأنشطة غير القانونية، والتحقق منها، كما أنه لا توجد قوانين ولوائح محددة لمكافحتها. وتقوم الصين حاليا بدراسة الخبرات التشريعية لبلدان مثل جمهورية كوريا والهند، كما أنها تبحث مسألة تعديلات القواعد ذات الصلة في القانون الجنائي.

وقد حددت الحكومة الصينية هدفا يتمثل في وقف الاتجاه نحو تزايد نِسب المواليد الذكور وإعادة نِسب نوع الجنس للمواليد إلى وضعها الطبيعي بحلول عام ٢٠١٠.

٢٠ - يرجى وصف، وتحليل، آخر الاتجاهات بالنسبة لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء في الصين. ويرجى بصفة خاصة بيان الخطوات التي اتخذت لمعالجة تزايد انتشار هذا الوباء فيما بين النساء غير المثليات.

منذ أن اكتُشفت أول حالة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ١٩٨٥ يزيد بسرعة عدد النساء المصابات بذلك الفيروس، كما أن الأضرار التي تتعرض لها النساء بسبب هذا المرض تتزايد خطورتها يوما بعد يوم. ومن العدد الإجمالي للإصابات بالفيروس التي أُبلغ عنها زادت نسبة النساء المصابات من ١٩,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى نسبة ٢٧,٦ في المائة في عام ٢٠٠٥؛ كما أن نسبة النساء اللواتي أُصبن بالفيروس عن طريق الاتصال الجنسي زادت من ٤٤,١ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٤٩,٠٦ في المائة في عام ٢٠٠٥. ونتائج تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الوطنية الصينية المتوسطة -

والطويلة – الأجل للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته (١٩٩٨-٢٠١٠) تشير إلى أن نسبة النساء اللواتي يتوفر لديهن وعي بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منخفضة عن نسبة الرجال، إذ أن النسبة هي ٥٣,١ في المائة للرجال و ٤٦,١ في المائة للنساء؛ بل إن النسبة للنساء الريفيات أكثر انخفاضا، وهي ٣٩,٩ في المائة للنساء مقارنة بنسبة ٤٨,٣ في المائة للرجال.

وفي السنوات الأخيرة، تعمل الحكومة الصينية، بشكل مستمر، على توسيع نطاق أعمالها المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته؛ وهي تقوم بتنفيذ سياسة ''أربع خدمات مجانية وخدمة رعاية واحدة''، وهي سياسة تشتمل على تقديم عقاقير مضادة للفيروس إلى المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذين هم من أهل المناطق الريفية الذين يعانون من صعوبات مالية ويعيشون في مناطق حضرية وليسوا مقيَّدين في نظم تأمين للرعاية الصحية، مثل نظام التأمين الصحي الأساسي؛ وتقديم المشورة واختبارات الفحص الأولي، على المستوى الوطني، للأشخاص الذين يتطوعون لتلقي المشورة والاختبارات بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتقديم العقاقير، مجانا، إلى النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية لمنع انتشار الفيروس من الأم إلى الرضيع، واختبار الأطفال المولودين حديثا؛ وتقديم التعليم في المدارس، مجانا، إلى الأطفال الذين تيتموا بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وإدخال المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذين تكون وسائل العيش المتوفرة لديهم محدودة ضمن نطاق المساعدة الحكومية وتزويدهم بما يحتاجون إليه من معونة تساعدهم على العيش وفقا للقوانين الوطنية المنطبقة، وتقديم المساعدة الفعَّالة إلى المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذين تتوفر لديهم قدرة على الإنتاج لممارسة أنشطة منتجة بما يؤدي إلى زيادة دخلهم وتعزيز نشر المعرفة بالوقاية من ذلك الوباء، ومعالجته، ومنع التحيز ضد من انتقلت إليهم العدوى أو المصابين به. وبالإضافة إلى هذا فإن مجلس الدولة قد أنشأ لجنة عاملة معنية بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته، ودعا إلى عقد اجتماع وطني بشأن الأعمال المتعلقة بالوقاية من هذا الوباء ومعالجته، ووضع خطة عمل للسيطرة على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه ورعاية المصابين به في الصين (٢٠٠٦-٢٠١٠)، وأصدرت، ونفَّذت، اللوائح المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته، وزاد من الاستثمارات الاقتصادية الموجهة نحو الوقاية والعلاج، وقام بحملات دعائية وتثقيفية واسعة النطاق، وعزَّزت الأنشطة المتعلقة برصد الوباء، ووسَّع نطاق التدابير المتعلقة بالتدخل السلوكي والوقاية الشاملة والعلاج، وأنشأ آلية للوقاية من الوباء ومعالجته،

وأوجد بيئة اجتماعية توفر الحكومة فيها التنظيم والقيادة، وتقوم الوزارات والوكالات فيها بأدوارها، ويشترك فيها المجتمع ككل.

وفي مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته، ''منح إتحاد المرأة في جميع أرجاء الصين'' عضوية اللجنة العاملة المعنية بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز ومعالجته التابعة لمجلس الدولة، وهو ما من شأنه أن يعزز بالنسبة للمرأة الجوانب القيادية والتشاورية للأعمال المتعلقة بالوقاية من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته، ويؤدي إلى تعبئة وتنظيم الطاقات من هذه الناحية بالنسبة لجميع القطاعات. ويجري منذ عام ٢٠٠٢ تنظيم حملات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وللاهتمام بصحة الأسرة بما يؤدي إلى قيام النساء بدور نشط في الأعمال المتعلقة بالوقاية من هذا الوباء ومعالجته وتعزيز شعورهن بالمسؤولية الاجتماعية من خلال توعية الجمهور بجوانب الصحة العامة والدعوة إلى إتباع أساليب معيشة مستنيرة. وفي ''اليوم العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز'' لعام ٢٠٠٤، قامت الصين بأنشطة واسعة النطاق بالنسبة لموضوع ''النساء والفتيات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز''، وأصدرت مبادرة للنساء من جميع الأمم وكافة مناحي الحياة للقيام بأنشطة والمشاركة في مكافحة ذلك الوباء، والإسهام بجهودهن الشخصية في ما يعزز صحة البشرية. وبدأت في عام ٢٠٠٤ حملة دعاية وتوعية تتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته، وهي حملة تركز على النساء وتحمل شعار ''وجها لوجه''. وتضمنت تلك الحملة تعبئة، وتدريب، النساء والشباب على مستوى القاعدة الشعبية في ٥١ منطقة عرض شامل لأساليب الوقاية من هذا الوباء ومعالجته في القرى والمناطق الحضرية المجاورة لها في جميع أنحاء البلد. والإحصاءات المستمدة من تلك المناطق جميعها تبين أنه في شباط/فبراير ٢٠٠٥ تلقت أسر معيشية مجموعها ٤,٨٣ مليون أسرة الدعاية والتثقيف، وتلقت ٧,٦٧ مليون امرأة الدعاية والتثقيف في إطار حملة ''وجها لوجه''، وأن ٦,١ مليون امرأة يتراوح عمر ٣,٨٨ مليون امرأة منهن بين ١٥ عاما و ٤٩ عاما، لديهم معرفة بوسائل الوقاية من الوباء ومعلومات عن معالجته. وهذه الحملات زادت من قدرة النساء على حماية أنفسهن وأظهرت أهمية دور المرأة بالنسبة للتثقيف في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجته.

٢١ - **يرجى توضيح الكيفية التي جرى بها تعزيز إدارة تسجيل المواليد على المستوى المحلي (انظر الفقرة ٤٨). ما هي التدابير التي تتخذها الحكومة لضمان توفير الرعاية الصحة الأساسية والتعليم للفتيات غير المسجلات؟**

تتولى المراكز الفرعية المحلية للشرطة التابعة لهيئات الأمن العام الصينية مسؤولية إدارة شؤون تسجيل الأسر المعيشية، بما يشمل تسجيل الموارد. وفي المناطق الريفية القليلة التي لا توجد فيها مراكز فرعية للشرطة تتولى الحكومات المحلية في القرى والبلدات مسؤولية إدارة شؤون تسجيل الأسر المعيشية. وفي الوقت الحالي يوجد في غالبية لجان القرويين أو لجان سكان المناطق الحضرية على مستوى القاعدة الشعبية موظف مسؤول عن معالجة المسائل المتعلقة بتسجيل الأسر المعيشية على أساس التفرغ أو العمل لبعض الوقت، بحيث يساعد السلطات المسؤولة عن تسجيل الأسر المعيشية في الأعمال المتعلقة بتسجيل الأسر المعيشية الموجودة في المنطقة. ووفقا لأحكام لوائح جمهورية الصين الشعبية المتعلقة بتسجيل الأسر المعيشية يجب أن يسجل ميلاد أي طفل، خلال شهر واحد، لدى مكتب تسجيل الأسر المعيشية للمنطقة المحلية التي يقيم فيها المولود بشكل دائم؛ ومن الممكن أن يقوم بعملية التسجيل رب الأسرة المعيشية، أو شخص من الأقرباء، أو وصي أو أحد الجيران. وبمجرد تسجيل ميلاد الطفل يحصل الطفل على شهادة بتسجيل الميلاد ورقم لهوية المواطن خاص به، وهو رقم يظل صالحا طوال حياته.

ولحماية الحقوق القانونية للفتيات اللواتي أخفي مولدهن، أو لم يبلغ عنه، تقوم أيضا مناطق عديدة في الصين بالكشف في السجلات والتقارير، ومراجعتها، للتأكد من أن جميع المناطق والأسر المعيشية تبلغ عن حالات الولادة في المواعيد المحددة؛ ومن الممكن أن تسجل حالات الولادة التي لم يبلغ عنها دون فرض عقوبات، كما أن الفتيات اللواتي لم يبلغ عن مولدهن تصبحن مشمولات بالخدمات العامة للحكومة وتحت إدارتها.

وخدمات التعليم الإلزامي ورعاية الطفولة والتطعيم والرعاية الصحية في الصين تتماشى مع احتياجات الأطفال، بما يشمل الرضع؛ كما أن التعليم الإلزامي المجاني يقدم إلى الأسر في الأحياء الفقيرة، وتقدم اللقاحات إلى جميع الأطفال في إطار خطة التطعيم الوطنية. ومنظمات التأمين الصحي والوكالات التعليمية تقدم جميعها الرعاية إلى الأطفال، بما يشمل أطفال العابرين.

وتقوم الصين في الوقت الراهن بـ ''عملية رعاية الفتيات'' في بعض المناطق الموزعة في سائر أنحاء البلد، بهدف توجيه كل منطقة في مجال وضع وتنفيذ سياسات تتعلق بالأفضليات والأولويات التي يعود نفعها على الأسر التي لديها فتيات، وتحسين البيئة التي تعيش فيها الفتيات وتنمو، وتشجيع الفتيات ومساعدتهن على التمتع بالخدمات الأساسية في مجال الصحة والتعليم.

النساء الريفيات

٢٢ - يشير التقرير إلى تناقص الحصة في العمالة الزراعية وإلى تسارع التكيف الهيكلي للاقتصاد الريفي. والتقرير يشير أيضا إلى العقبات والتحديات التي تواجه النساء الريفيات. يرجى تقديم عرض عام للتدابير المستهدفة التي اتخذت لدعم المرأة في المناطق الريفية الأكثر حرمانا.

يعتبر أن تخفيف حدة الفقر والقضاء عليه هما الهدفان الراسخان لحكومة الصين. ومن خلال تنفيذ خطط واسعة النطاق وعالية الكفاءة وتتسم بالتركيز لتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية، عملت الحكومة على تقليل عدد سكان المناطق الريفية، الذين تشكل النساء غالبيتهم، من ٨٠ مليون شخص في عام ١٩٩٤ إلى ٢٦,١ مليون شخص في عام ٢٠٠٤. وهؤلاء السكان يتركزون أساسا في الجزء الغربي من البلد، وهو جزء تتسم فيه البيئة الطبيعة والبيئة الإيكلوجية بصعوبة نسبية؛ كما أن نسبة النساء في هذا القطاع من السكان تزيد عن نسبة الرجال. ولحل مشكلة انتشار الفقر بين النساء في المناطق الريفية الأكثر حرمانا وضعت الحكومة سلسلة من السياسات التي تساعد في القضاء على الفقر بين النساء.

- تحدد ''خطة ثمانية - سبعة الوطنية لتخفيف حدة الفقر (١٩٩٤-٢٠٠٠)'' القضاء على الفقر بين النساء كعنصر هام في الاستراتيجية الوطنية لتخفيف حدة الفقر، وهي تدعو الحكومات المحلية في كل مكان إلى أن تدرج مساعدة المرأة في التخلص من الفقر كجزء من التخطيط المحلي لتخفيف حدة الفقرة وفقا للشروط المعينة المطبقة في مناطقها، وتشجع المؤسسات المالية على أن تقدم قروضا للنساء بأسعار فائدة تفضيلية تتضمن خصما. وفي عام ١٩٩٤ كان سعر الفائدة التفضيلي الموحد لهذه القروض ''الميسّرة'' ٣ في المائة (كان سعر الفائدة في المصارف ٧ في المائة) مع تعويض الفرق بين السعر التفضيلي والسعر التجاري عن طريق تمويل تقدمه الدولة. والأنشطة الإنتاجية والتنمية الاقتصادية للنساء في المناطق الفقيرة تدعمها مباشرة القروض الميسرة. وفي الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩ بلغت القيمة الإجمالية للقروض الميسرة ٤٣,٥٥ بليون يوان رنمينبي. والخطة الوطنية لتخفيف حدة الفقر تدعو إلى توسيع نطاق المساعدة التي تقدم إلى النساء الفقيرات، وحشد النساء في المنطقة الفقيرة لوضع إنتاج جانبي للأسر المعيشية، وإقامة إقتصادات في أفنية المنازل، وتنفيذ برامج لتخفيف حدة الفقر تستخدم فيها يد عاملة كثيفة وتكون ملائمة للخصائص التي تتميز بها النساء؛ وتهيئة النساء بحيث تكتسبن مهارات عملية؛ وتعزيز قدرة النساء على التخلص من الفقر وتكوين الثروة. وفي التطبيق الفعلي، عندما تلقى

مشاركة النساء الفقيرات في تنفيذ برامج الحد من الفقر دعما نشطا وفقا لمبدأ المساواة في الأسبقية تشكل النساء نسبة تزيد عن ٤٠ في المائة من جميع المشاركين.

- ينطوي تنفيذ ''برنامج الشمس المشرقة لنقل وتدريب اليد العاملة الريفية'' (المشار إليه باسم ''برنامج الشمس المشرقة'') على وضع برامج للتدريب على المهارات المهنية في صناعات قطاع الخدمات التي يُستعان فيها بنساء أكثر، وتعزيز قدرة النساء الريفيات في المنطقة الفقيرة من أجل تغيير الوظائف، والمساعدة في نقل اليد العاملة من المناطق الريفية والمناطق الفقيرة. والنساء تشكلن في الوقت الحالي نسبة ٤٠ في المائة من المشاركين في التدريب الذي يوفره ''برنامج الشمس المشرقة''، وتصل النسبة في بعض المناطق إلى ٤٧ في المائة.

- بالنسبة للمشكلات الصحية التي تواجهها النساء في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة بدأت الحكومة الصينية مشاريع عامة تتعلق بصحة النساء والأطفال في ٤٠٥ مقاطعات فقيرة في ٢٨ من المناطق والأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي والبلديات في جميع أنحاء البلد، وبدأت في ٣٢ مقاطعة مشاريع للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وفي الوقت نفسه بدأت الدولة مشاريع ''سلامة الأمهات'' في المناطق الحدودية ومناطق الأقليات، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين ظروف مرافق الصرف الصحي بالنسبة للنساء والأطفال في المناطق الفقيرة.

- بدعم، ومبادرة، من الحكومة الصينية في السنوات الأخيرة يتزايد عدد المنظمات غير الحكومية التي تتطوع للمشاركة في مساعدة النساء الفقيرات على التخلص من الفقر والبدء في الاتجاه نحو الرخاء عن طريق الاضطلاع على نحو فعال بأنشطة تدخل في نطاق الائتمانات الصغيرة، والمساعدات المترابطة لتخفيف وطأة الفقر، وتصدير خدمات اليد العاملة، والمشاركات، والمساعدة المتبادلة بين الشرق والغرب. وعلى سبيل المثال فإنه بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ نظمت الاتحادات النسائية على كافة المستويات في جميع أنحاء البلد منح ٩٥٠ مليون يوان رنمينبي كقروض ائتمانات صغيرة، ومساعدة، ٢ مليون امرأة ريفية على التخلص من الفقر. وقد بدأ اتحاد رعاية السكان في الصين مشروعا باسم ''مشروع السعادة''، وهو مشروع يهدف إلى تقديم المساعدة إلى الأمهات الفقيرات وتمكن من جمع أموال لمساعدة الأمهات الفقيرات على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوياتهن الصحية والتعليمية. وقامت ''مؤسسة تنمية المرأة في الصين'' بتنفيذ مشروع ''أرض الحب/خزانات المياه من أجل الأمهات'' وهو مشروع لبناء ما يزيد عن ٩٠ ٠٠٠

مستودع لتجميع مياه الأمطار في المناطق التي تشح فيها المياه في شمال غربي الصين، وإنشاء ١ ١٠٠ مشروع صغير الحجم لتوفير المياه على نطاق مركز. بما يفيد حوالي مليون شخص من الفقراء.

٢٣ - **يشير التقرير إلى جولة التعاقد على الأراضي في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. يرجى أن توصف وصفا تفصيليا "مشكلة التمييز ضد المرأة الذي حدث في مناطق معينة" (انظر الصفحتان ٥٢ و ٥٣)، وكذلك التدابير المحددة التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ المادة ٣٠ من قانون حماية حقوق المرأة ومصالحها وقانون التعاقد على الأراضي الريفية.**

(أ) **المشكلات المتعلقة بحقوق المرأة الريفية في الأرض**

وفقا للدراسات الميدانية بالعينة التي أجرتها السلطات المعنية، تبين أن المشكلات الرئيسية بالنسبة لحقوق المرأة الريفية في الأرض تدخل في الفئات التالية: (١) النساء اللواتي يعشن في المزارع ويتزوجن ويشكلن أسرا معيشية لا تعمل في الزراعة، أو المطلقات أو الأرامل، والنساء اللواتي أنشأ شركاؤهن الذكور مساكن باسم النساء، لا تخصص لهن مزارع أو يخصص لهن ما يقل عن نصيبهن؛ و (٢) يتعذر على غالبية النساء اللواتي تتزوجن في القرية أن تحصلن على تسويات تعويض عن الأرض لأنفسهن أو لأطفالهن؛ و (٣) الحقول التي يتم التعاقد بشأنها أو أراضي المباني في مكان معين تخصص للرجال وليس للنساء؛ و (٤) في أماكن معينة لا تتمتع النساء بالمساواة بالنسبة لتخصيص الأنصبة في الأرض وعلاوات نهاية السنة والاستحقاقات الأخرى التي يحصل عليها القرويون.

(ب) **التدابير التي اتخذتها الحكومة الصينية**

(١) تتولى الحكومات بحث ودراسة المشكلات التي تنشأ بالنسبة للتعاقدات المتعلقة بالأرض على جميع المستويات ومع كافة السلطات المعنية.

(٢) وفي عام ٢٠٠١، وضعت بعض الحكومات المحلية، على أساس البحوث والدراسات، سياسات تدعو إلى حماية حقوق المرأة الريفية في التعاقد على الأراضي، والتدخل في حالة التعدي على هذه الحقوق.

(٣) تنفيذ قانون التعاقد على الأراضي الريفية رسميا في ١ آذار/مارس ٢٠٠٣؛ ومن بين النقاط الرئيسية التي أكد عليها القانون ضمان حقوق المرأة الريفية في التعاقد على الأراضي. وتنص المادة ٦ من القانون على أنه ''لدى الارتباط بعقود بشأن الأراضي في المناطق الريفية، تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل. وتكون الحقوق والمصالح الشرعية للمرأة مشمولة بالحماية في العقود. ولا يجوز لأية منظمة أو أي فرد حرمانها من حقوقها في

الإدارة التعاقدية للأراضي التي تستحقها أو التعدي على هذه الحقوق''. وتنص المادة ٣٠ على أنه ''خلال فترة سريان العقد إذا تزوجت المرأة و لم ترتبط بعقد جديد يتصل بالأراضي في محل إقامتها الجديد، لا يجوز للطرف الذي أصدر العقد أن يستعيد الأرض التي تعاقدت عليها أصلا؛ وحيثما تكون المرأة المطلقة أو التي حرمها الموت من زوجها ما زالت تعيش في محل إقامتها الأصلي أو لا تعيش في محل إقامتها الأصلي ولكنها غير مرتبطة بعقد يتصل بالأراضي في محل إقامتها الجديد، لا يجوز للطرف الذي أصدر العقد أن يسترد أرضها التي تعاقدت عليها أصلا'' وهذه هي المرة الأولى التي تتضمن فيها مادة محددة من مواد أحد القوانين نصا صريحا بعدم جواز حرمان المرأة المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة من حقوقها المتعلقة بالأراضي. وفي الوقت الحالي أصدرت ١٨ مقاطعة ومنطقة مستقلة ذاتيا وبلدية على أساس هذا القانون إجراءات إنفاذ، ونظم، ووثائق تتعلق بالسياسات العامة.

وتبين المادتان ٣٢ و ٣٣ من قانون جمهورية الصين الشعبية لحماية حقوق ومصالح المرأة بصيغته المعدلة في آب/أغسطس ٢٠٠٥، حقوق المرأة الريفية فيما يتعلق بالتعاقد على الأراضي أو توزيع الدخل في المنظمات الاقتصادية الجماعية أو استعمال الأموال التي يتم الحصول عليها كتعويض عن الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها أو اغتصابها، واستعمال الأراضي للإسكان . وتحدد المادة ٥٥، إضافة إلى ذلك، وسائل الانتصاف المقابلة لانتهاكات تلك الحقوق بما في ذلك الوساطة من جانب الحكومة الشعبية للبلدة، والتحكيم الذي تقوم به السلطات المسؤولة عن الأراضي الريفية، والمحاكمة في المحاكم الشعبية.

(٤) تحسين آليات العمل. على سبيل المثال، أُنشئت أفرقة القادة العاملة في مقاطعات غواندونغ، وشانكسي، وزيجيانغ، وهيبي لوضع حل مشاكل المرأة فيما يتصل بالأراضي على جدول الأعمال الرئيسي للحكومة.

(٥) التعريف بالقوانين والسياسات العامة ونشرها على نطاق واسع.

(٦) تدريب الموظفين الحكوميين على صعيد القواعد لتحسين فهمهم الإيديولوجي وقدرتهم على تنفيذ السياسات العامة.

(٧) تعزيز الإشراف على إنفاذ القوانين وإقامة العدل.

(٨) في بعض حالات انتهاك حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي تقوم الحكومة، حاليا، بالتوفيق بين الأطراف، وحل المنازعات، وتوفير التدخل والحماية.

ونظرا لتطبيق القوانين والسياسات العامة ذات الصلة في الممارسة العملية، تحصل المرأة حاليا على الحماية فيما يتعلق بحقوقها المتصلة بالأراضي. وعلى سبيل المثال فإنه في

مدينة زونغشان في مقاطعة غواندونغ حُقّقت بشكل كامل حقوق نسبة ٦٩,٦ في المائة من النساء الريفيات اللاتي تزوجن في عام ٢٠٠٥ وعددهن ٣٤٣ ٢٠ امرأة، بينما حُقِّقت جزئيا حقوق نسبة ١١,٢ في المائة منهن؛ ومن الأطفال البالغ عددهم ٦٣٢ ١٩ طفلا للنساء اللاتي تزوجن في ذلك العام، حُقِّقت بشكل كامل حقوق نسبة ٦٠,١ في المائة منهم. وحُقِّقت جزئيا حقوق نسبة ٢٦,٤ في المائة منهم.

٢٤ - ردا على توصيات اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة، يرجى توفير معلومات تفصيلية موزَّعة وفقا لنوع الجنس عن النساء من الأقليات الإثنية، ولا سيما الييغور، وشعب التبت.

تتكون الصين من قومية الهان، و ٥٥ من قوميات الأقلية؛ ويشكل السكان من قوميات الأقلية نسبة ٨,٤١ في المائة من إجمالي تعداد سكان الصين. وقوميات الأقلية التي يتجاوز عدد السكان المنتمين إليها ٥ ملايين نسمة هي كما يلي: الزوانغ، ويبلغ تعدادها ٨١١ ١٧٨ ١٦ نسمة، منهم نسبة ٤٨,٢ في المائة من النساء؛ والمنشو، ويبلغ تعدادها ٢٦٢ ٦٨٢ ١٠ نسمة، منهم نسبة ٤٨ في المائة من النساء؛ والهوي، وتعدادها ٨٠٥ ٨١٦ ٩ نسمة، منهم نسبة ٤٩ في المائة من النساء؛ والمياو، وتعدادها ١١٦ ٩٤٠ ٨ نسمة، منهم نسبة ٤٧,٩ في المائة من النساء؛ واليوغور، وتعدادها ٣٩٣ ٣٩٩ ٨ نسمة، منهم نسبة ٤٩,١ في المائة من النساء؛ والتوجا، وتعدادها ١٣٣ ٠٢٨ ٨ نسمة، منهم نسبة ٤٧,٧ في المائة من النساء؛ واليي، وتعدادها ٢٧٢ ٧٦٢ ٧ نسمة، منهم نسبة ٤٨,٦ في المائة من النساء؛ والمنغوليون، وتعدادهم ٩٤٧ ٨١٣ ٥ نسمة، منهم نسبة ٤٧,٧ في المائة من النساء؛ والتبت، وتعدادها ٠٢١ ٤١٦ ٥ نسمة، منهم نسبة ٥٠,٢ في المائة من النساء.

البروتوكول الاختياري

٢٥ - يرجى بيان أي تقدم محرز فيما يتعلق بالتصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية أو الانضمام إليه

تعلق حكومة الصين أهمية كبيرة على حماية حقوق المرأة، وتدعم الجهود الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة. وقد اشتركت الحكومة الصينية بشكل فعَّال في صياغة البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأدَّت دورا إيجابيا في تلك العملية. وتأمل الحكومة الصينية أن يحظى البروتوكول بقبول واسع النطاق فيما بين البلدان ذات الخلفية الاجتماعية أو الثقافية أو التاريخية المختلفة، وبذلك يمكن أن يوفر مساهمة إيجابية في القضاء على التمييز ضد المرأة. وفي الوقت الحالي تقوم الحكومة الصينية بدراسة مشكلة الانضمام إلى البروتوكول الاختياري.

الجزء الثاني

ترجمة الردود على قائمة المسائل والأسئلة فيما يتعلق بالنظر في التقارير الدورية للصين (بما في ذلك التقرير الثاني لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة) بمقتضى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

الاتجار غير المشروع واستغلال الدعارة

٢٦ - يرجى توفير معلومات عن التدابير التي اتُخذت لمكافحة الاتجار غير المشروع بالنساء، فضلا عن استغلال الدعارة، ولا سيما إنفاذ قانون الجرائم.

منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (المنطقة) ليست مقصدا للاتجار غير المشروع بالبشر أو أحدى جهات المنشأ لتصدير المهاجرين غير القانونيين. وقد بذلت إدارة الهجرة، وإدارة الجمارك والمكوس، وقوة شرطة هونغ كونغ التابعة لحكومة المنطقة جهودا متضافرة للتصدي لأنشطة الاتجار غير المشروع على جميع الجبهات، بما في ذلك المنع، والإنفاذ، وحماية الضحايا. وهذه الإدارات تتعاون بشكل متواصل مع الجهات المناظرة لها خارج المنطقة لمنع هذه الأنشطة ومكافحتها.

وفيما يتعلق بالأرقام فإن حالات الاتجار غير المشروع بالأشخاص هي حالات نادرة. والمهاجرون غير الشرعيين والعاهرات الذين يُقبض عليهم يأتون، جميعهم تقريبا، إلى هونغ كونغ بشكل طوعي للاستفادة من الازدهار الاقتصادي للمنطقة؛ وهم لا يدخلون إلى المنطقة عن طريق الاتجار غير المشروع من جانب المجرمين، سواء كانوا يعملون بشكل فردي أو كعصابة بواسطة التهديد باستعمال القوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال الإكراه أو الاختطاف.

والدعارة في حد ذاتها ليست جريمة في المنطقة. وقوانينا تستهدف من ينظمون الدعارة ويستغلونها. وقانون الجرائم يجرِّم الاتجار غير المشروع بالأشخاص، والتسبب في الدعارة، وممارسة السيطرة على العاهرات؛ وينص أيضا على أن أي شخص يقوم، بشكل غير قانوني، بإخراج فتاة غير متزوجة يقل عمرها عن ١٦ سنة عن سيطرة والدها، أو الوصي عليها، يكون عُرضة للسجن لمدة عشر سنوات. وأي شخص يقوم بشكل غير قانوني بخطف فتاة غير متزوجة يقل عمرها عن ١٨ سنة بنيِّة قيامها بشكل غير قانوني بالاتصال الجنسي برجال أو برجل معيَّن، يكون عرضة للسجن لفترة سبع سنوات. أما الجرم المتمثل في ''إدارة منشأة للرذيلة'' فيهدف إلى منع استعمال الأماكن من جانب عاهرتين أو أكثر وذلك

باستهداف من يدير هذا المكان. وهذا يساعد على مكافحة استغلال المرأة من جانب عناصر الجريمة المنظمة.

العمالة

٢٧ - يرجى تقديم نتائج الدارسة التي موَّلتها الحكومة في عام ٢٠٠١ عن المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة في القطاعين العام والخاص على حد سواء (انظر CEDAW/C/CHN/5-6/Add.1، الفقرة ٢١٤).

٢٨ - يذكر التقرير وجود صعوبة في تطبيق مبدأ المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة (المرجع نفسه، الفقرة ٢١٢). يرجى تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة لتنفيذ المبدأ، ولا سيما في المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تشير حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (المنطقة) إلى توصية لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بشأن إدراج مبدأ ''المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة'' في التشريعات المناسبة. وكما ذُكر في ردنا الأولى على التعليقات الختامية للجنة التي قدِّمت في جلسة الاستماع الأخيرة فإن موقفنا هو أننا ندعم، كمسألة مبدأ، المقترحات التي تجعل من الممكن تحقيق المساواة. وفي الوقت الحالي، يعالج قانون التمييز على أساس الجنس مسألة المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة، رغم أنه يترك الفصل في بعض الحالات للمحكمة. وعلاوة على ذلك، تعمل اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص، بوصفها هيئة مستقلة منشأة بموجب قانون التمييز على أساس الجنس، بشكل مطرد لتعزيز مبدأ المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة، أولا بإدراجه في مدونات الممارسة العملية المتعلقة بالعمالة الصادرة بمقتضى قانون التمييز على أساس الجنس، والتي تسري بنفس الدرجة على المنظمات الكبيرة الحجم فضلا عن المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وثانيا بإصدار تكليف بإجراء دراسة جدوى عن المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة في عام ١٩٧٩ لدراسة المسائل المتعلقة بتنفيذ هذا المبدأ. ووضع مفهوم المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة في الممارسة العملية يتضمن مسائل معقدة، ويتطلب زيادة الفهم وتوسيع نطاق المناقشة في جميع القطاعات المعنية. وقد أوصت دراسة الجدوى بشأن المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية في القيمة باتباع نهج يقوم على الإقناع لتنفيذ هذا المبدأ في هونغ كونغ وليس جعله إلزاميا من خلال التشريع. وأشارت الدراسة إلى أن اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص يمكن أن تعزز الممارسة الطوعية لمبدأ المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة من جانب المنظمات الكبيرة، في الوقت الذي يجري فيه التصدي لإجراء ''عدم المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة'' عن طريق قانون التمييز على أساس الجنس.

أما السياسات التمييزية، التنشئة والمواقف الاجتماعية القائمة على القوالب النمطية، فيمكن من ناحية أخرى تغييرها من خلال التثقيف. وفي ضوء هذه المعلومات الأساسية عُقد مؤتمر في عام ٢٠٠٠ لإدخال مفهوم المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة في الساحة العامة لمناقشته. وعقد أيضا مؤتمر ثان عن المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية في القيمة في عام ٢٠٠١ لتبادل أفضل الممارسات الدولية في مجال المساواة في الأجر. وقد حضر المؤتمر مشاركون من قطاعات مختلفة. وكما ورد في تقريرنا الثاني المقدَّم بموجب الاتفاقية، وفَّرت حكومة المنطقة التمويل للجنة المعنية بتكافؤ الفرص في عام ٢٠٠١ لإجراء بحوث ومشاريع تثقيفية عن مفهوم المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة. ويشمل البحث دراسة عن بعض الوظائف في القطاع العام. وقد أنشأت اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص فرقة عمل معنية بالمساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة تتكون من ممثلين من اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص والحكومة والدوائر الأكاديمية، ومن جهات أخرى، لإسداء المشورة بشأن الدراسة. ومع ذلك، فإن أعضاء فرقة العمل لهم وجهات نظر مختلفة بشأن المنهجية المتبعة في الدراسة، وتفسير البيانات، وما إذا كانت نتائج مشروع التقرير تساند التوصيات التي قُدِّمت. واللجنة المعنية بتكافؤ الفرص تنظر حاليا في كيفية إحراز تقدم بشأن هذا الموضوع المعقَّد، وأنشئ لتحقيق هذا الغرض فريق عامل جديد يتكون من أعضاء اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص. واللجنة تخطط أيضا لتنظيم أنشطة أخرى (مثل حلقات عمل وحلقات دراسية) لتعزيز مفهوم المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة في سياق المساواة بين الجنسين.

منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، أيار/مايو ٢٠٠٦

الجزء الثالث

الردود المتعلقة بمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة فيما يتعلق بالمسائل التي أثارتها لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

النواحي العامة

٢٩ - يرجى تقديم معلومات عن عملية إعداد التقرير. وينبغي أن تحدد هذه المعلومات الإدارات والمؤسسات الحكومية التي كانت مشتركة، وطابع مشاركتها ومداه، وما إذا كان قد جرى تشاور مع منظمات غير حكومية، وما إذا كان التقرير قد قدم إلى الجمعية.

في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة (المنطقة)، يدخل إعداد التقارير بموجب المعاهدات الدولية في نطاق اختصاص المسؤول التنفيذي للمنطقة، ومع ذلك فإن التقارير تكون دائما ناتجة عن عمل جماعي تشترك فيه عدة كيانات وهيئات من جميع قطاعات المجتمع، بشكل يتوقف على هدفها و/أو الغرض منها.

وفي حالة هذا التقرير على وجه التحديد فإنه على الرغم من أن مكتب القانون الدولي قام بصياغته تحت إشراف وزير الإدارة والعدل للمنطقة، فقد اشترك في إعداده جميع إدارات ومؤسسات الحكومة التي لها اختصاص في كل من المواضيع المندرجة في نطاق الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية. وقد طُلبت تعليقات وآراء من كيانات أخرى، مثل مكتب رئيس محكمة الاستئناف النهائي، ومكتب المدعي العام، ومؤسسة ماكاو. وعلاوة على ذلك فمما يجدر تأكيده أن الجمعية التشريعية للمنطقة قد اشتركت أيضا في إعداد التقرير بعد أن تكرمت بالموافقة على توفير مساهمتها.

وثمة جانب آخر ألا وهو الطريقة العملية التي أُعدّ بها التقرير. وفي الواقع، كانت الخطوة الأولى هي تعريف عامة الجمهور بالاتفاقية (وذلك يشكل مهمة يجرى الاضطلاع بها على المدى الطويل). وثانيا، جُمعت آراء وبيانات ومعلومات إحصائية من المصادر المختلفة. وبعدئذ جرت صياغة التقرير، ونُشر، بعد تقديمه إلى الأمم المتحدة، على موقع حكومة المنطقة على شبكة ''انترنت''.

والكيانات التابعة لحكومة المنطقة التي اشتركت في إعداد هذا التقرير على النحو المذكور أعلاه هي: المعهد الثقافي، الخدمات الاقتصادية لماكاو، مكتب شؤون التعليم والشباب، المكتب الصحي، مكتب تحديد الهوية، مكتب القانون الدولي، مركز التدريب القانوني والقضائي، مكتب شؤون العمل، مكتب الشؤون القانونية، معهد ''البوليتكنيك'' لماكاو، مجلس ماكاو لتنمية الرياضة، معهد ماكاو لتعزيز التجارة والاستثمار، مكتب التنسيق

الأمني، مكتب الإدارة العامة والخدمة المدنية، معهد الرفاه الاجتماعي، مكتب الإحصاءات والتعدادات، صندوق رعاية الطلاب، مكتب خدمات التعليم العالي، خدمة الشرطة المتكاملة، جامعة ماكاو.

٣٠ - يرجى بيان الآليات، من قبيل الجهاز الوطني، للنهوض بالمرأة، المنشأة في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة التابعة للصين، التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتنفيذ الاتفاقية

على الرغم من أن قوانين المنطقة تضمن، صراحة، المساواة بين الجنسين على جميع الصُعد حسبما أشير إليه في التقرير، وأن تطبيقها لا يثير مشاكل كثيرة، فمن حقائق الواقع أنه لا تزال توجد حالات تفاوت بين الجنسين.

واستمرار حالات التفاوت بين الجنسين يرجع أساسا إلى عوامل ثقافية واجتماعية. وحكومة المنطقة، إذ تدرك أن التثقيف والوعي العام يمكن أن يكونا وسيلتين هامتين في تحسين الحالة، وإذ تهدف إلى تعزيز رفاهية السكان، تقوم بشكل منهجي بإطلاق حملات عامة بشأن حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة.

وعلى أساس الفكرة المتمثلة في المسؤولية والشراكة المجتمعيتين، تقدم حكومة المنطقة الدعم المالي إلى معظم المراكز والملاجئ والمدارس والرابطات الخاصة القائمة، العاملة في ميدان حماية النساء والأطفال. وحكومة المنطقة تقدم أيضا، حسب الاقتضاء، الدعم العام المتعلق بالسياسات لتلك الكيانات و/أو للأنشطة التي تضطلع بها هذه الكيانات.

وعلى سبيل المثال، فإنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ نظَّم مكتب الشؤون القانونية ومكتب الشؤون المدنية والبلدية، بمشاركة من رابطة ماكاو النسائية، مناسبة عامة لمناهضة التمييز ضد المرأة شملت محاضرات عن حالات التفاوت بين الجنسين وسبل منعها. وقد تعهَّد رئيس رابطة ماكاو النسائية ووزير الإدارة والعدل المحلي بالعمل جنبا إلى جنب من أجل الإسهام في بناء مجتمع أكثر عدالة وتوافقا، يتميز بالمساواة بين الرجل والمرأة والاحترام والدعم المتبادل بينهما. وبعد هذه المناسبة بفترة وجيزة أنشأت الرابطة خطا هاتفيا للطوارئ في مكتبها في الجزء الشمالي من ماكاو لمساعدة النساء اللاتي يتعرضن للمشاكل. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، شارك ممثلون لعدة رابطات نسائية في مؤتمر إقليمي نظمه الاتحاد النسائي لعموم الصين لمناقشة حلول لمشكلتي العنف المنزلي والفقر.

وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، أنشأت حكومة المنطقة لجنة استشارية لشؤون المرأة (اللائحة الإدارية ٦/٢٠٠٥). والأغراض الرئيسية للجنة هي تعزيز حقوق المرأة ومصالحها وتحسين أحوال حياتها، وتعزيز اقتسام المسؤوليات على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية

والاجتماعية والمهنية والأسرية على نحو فعال، والعمل على توفير الفرص للمرأة، وإعمال حقوقها، وصون كرامتها، وتشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في تنمية المنطقة.

العنف المرتكب ضد المرأة

٣١ - يرجى تقديم بيانات تفصيلية عن العنف المرتكب ضد المرأة، بما في ذلك العنف المترلي والجنسي. ويرجى أن تحدَّد، من العدد الإجمالي للحالات المبلَّغ عنها، النسبة المئوية للحالات التالية: (أ) الحالات التي حقَّقت فيها الشرطة، و (ب) الحالات التي حُولت إلى المحكمة، و (ج) الحالات التي أدَّت إلى إدانة.

البيانات المتاحة فيما يتعلق بالشكاوي المقدمة إلى الشرطة هي كما يلي:

الجرائم المرتكبة ضد الحرية الجنسية				
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	**المجموع**
الاغتصاب	١٣	١٦	١٨	**٤٧**
القوادة	١٨	٢٠	٣٧	**٧٥**
الإكراه الجنسي	١	٢	٥	**٨**
جرائم أخرى	صفر	١	صفر	**١**

المصدر: مكتب التنسيق الأمني.

تقديرات تتعلق بالعنف المترلي				
السنة	عدد جرائم النفس	عدد الجرائم المرتكبة ضد السلامة الجسدية	المجموع السنوي لعدد الجرائم من النوعين كليهما	عدد الجرائم المبلَّغ عنها كنتيجة للعنف المترلي
٢٠٠٣	١٣	١ ٦٨٤	١ ٦٩٧	٣٤٧
٢٠٠٤	١٠	١ ٦٩٧	١ ٧٠٧	٣٣٣
٢٠٠٥	٧	١ ٧٠٧	١ ٧١٤	٣٢٦

المصدر: مكتب التنسيق الأمني.

الأنماط المقولبة والتثقيف

٣٢ - يرجى تقديم معلومات تفصيلية عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لتعديل أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى ظهور القوالب النمطية وتعزيز فكرة نقص المرأة (CEDAW/C/CHN/5-6/Add.2، الفقرة ٦٦). يرجى أن توضِّح على وجه الخصوص أية استراتيجيات منفَّذة للقضاء على القوالب النمطية من خلال نظم التعليم.

يرجى الرجوع إلى الرد على السؤال ٣٠.

إن إصدار المرسوم بقانون ٩٥/٥٢ ميم، المتعلق بالقواعد والسياسات العامة التي تضمن مبادئ عدم التمييز، وتكافؤ الفرص، والمساواة في الأجر، والمساواة في فرص الوصول إلى الحياة الوظيفية، والمساواة في المعاملة فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي في علاقات العمل، كان من بين التدابير العملية الأولى التي اتخذت فيما يتعلق بمكافحة القوالب النمطية. وكل إدارة حكومية ملزمة، في نطاق اختصاصها، بالامتثال للمبادئ سابقة الذكر. وبهذه الطريقة، يشكل تعزيز المساواة التزاما قانونيا بصرف النظر عن النشاط.

وعلاوة على هذا فإن حكومة المنطقة تتبع سياسة تتمثل في دعم التعليم على جميع الصعد، وعلى وجه الخصوص من خلال تخصيص مساعدة مالية للمدارس والطلاب. ونتيجة لذلك أمكن تحقيق بعض التحسينات. والإحصاءات تبين أن المرأة تحقق تقدما بطيئا في المجتمع، وخاصة على صعيد جيل الشباب، وهو ما يمكن ملاحظته من حالات التماثل في أعداد الإناث والذكور بين الطلبة في مختلف مستويات التعليم، وفي معدلات النجاح في المدارس لكل من الجنسين.

ونظام التعليم يقوم على المبدأ المتمثل في أن لكل فرد الحق في التعليم، وهو موجَّه نحو تشجيع النماء الشامل للشخصية، إلى جانب إحراز التقدم الاجتماعي، وإفشاء الديمقراطية في المجتمع. والمادة ١٢٢ (١) من القانون الأساسي تضمن أن تتمتع جميع المؤسسات التعليمية باستقلالها الذاتي وبحُريتها في مجال التدريس وحريتها الأكاديمية وفقا للقانون. وعلى ذلك فإن الحكومة ملزمة باحترام الاستقلال الذاتي للمدارس الخاصة وبألا تتدخل في برامجها التعليمية، ولكن القانون يقتضي الامتثال لمبدأ المساواة في فرص التعليم وتحقيق النجاح. وللقضاء على قولبة الأدوار يقوم مكتب شؤون التعليم والشباب، في كثير من الأحيان، بتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية يُدعى إليها الآباء والمدرسون لزيادة تعريفهم بالمسألة. ويشجع الكثير من المدارس أيضا القضاء على القوالب النمطية للجنسين عن طريق تنفيذ الحلقات الدراسية والمشاريع والبرامج وحلقات العمل والمؤتمرات والدراسات الاستقصائية، وما إلى ذلك، بشأن موضوع التثقيف الجنسي والنماء الشخصي والاجتماعي.

العمالة

٣٣ - يبين التقرير أن قوانين العمل الخاصة بالقطاعين العام والخاص هي قيد التنقيح حاليا (المرجع نفسه، الفقرة ٦٣)، وأنه فيما يتعلق بإصلاح قوانين العمل في القطاع الخاص (المرجع نفسه، الفقرة ٦٤)، اقترحت حكومة ماكاو إزالة حدّ الولادات الثلاث وزيادة عدد أيام الإجازة. يرجى تقديم معلومات عن حالة تنقيح قوانين العمل.

لم ينته تنقيح قوانين العمل بعد. وفيما يتعلق بإزالة الحد الأقصى للولادات وزيادة عدد أيام الإجازة، تجدر الإشارة أن حكومة المنطقة قد أدخلت هذه التدابير كجزء من تنقيح قانون العمل.

وعلى أي حال فإنه جرى اعتماد مدونة جديدة لإجراءات العمل تنطبق على القطاع الخاص، وهي مدونة جرى بمقتضاها تبسيط بعض الإجراءات لكي يتسنى زيادة السهولة التي يمكن بها للعمال ضمان حقوقهم. وثمة مشروع جديد لقانون يتعلق بإطار الضمان الاجتماعي للقطاع العام تجري دراسته أيضا.

٣٤ - يبين التقرير أنه لا تزال هناك فروق بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالمرتبات، ولا سيما في الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارات (المرجع نفسه، الفقرة ١٩٠). يرجى تقديم معلومات عن التدابير التي اتخذت لمعالجة هذا الوضع.

بالإشارة إلى الفقرة ١٩٠ من التقرير، لم تقم حكومة المنطقة بعد بإعداد إحصاءات عن الأجر وكمية العمل وطبيعته ونوعيته موزعة حسب نوع الجنس. والإحصاءات الموجودة لا تتضمن سوى الاحصاءات المتعلقة بمتوسط الإيراد الشهري من العمل موزعا حسب الصناعة ونوع الجنس. والأرقام الواردة في الفقرة المشار إليها هي قيم متوسطة شاملة تبين الفروق بين مرتبات الذكور ومرتبات الإناث، التي تؤثر فيها عوامل عديدة، من قبيل نوع الصناعة وحجم الشركة وعدد سنوات خبرة العامل، وما إلى ذلك. ومع ذلك فإن هذه الأرقام تبيِّن أن هناك بالفعل فروقا بين مرتبات الذكور ومرتبات الإناث.